مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة **٤٧٨٤**

الاثنين، ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أرياس	(اسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كونوزين
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد مونيوس
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد بوخاليتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسون

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2003/674).

03-41819 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2003/674)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني قد تلقيت رسالة من ممثلة جمهورية الكونغو الديمقراطية، تطلب فيها دعوتها إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة تلك الممثلة للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لها حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت السيدة بوتو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وإذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وإذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد برتران غنغابرسو رمشران، نائب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والموظف المسؤول عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد رمشران إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الرسالة المؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن والتي يحيل فيها تقريرين من المفوض السامي لحقوق الإنسان ومن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن الأحداث التي وقعت في درودرو بتاريخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، والأحداث التي وقعت في مامباسا في الفترة من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، على التوالي. وقد عممت نسخ من التقريرين على أعضاء مجلس الأمن بشكل غير رسمي. وستصدر تلك الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2003/674.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين للسيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد برتران غنغابرسو رمشران، نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والموظف المسؤول عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

أعطي الكلمة للسيد غينو.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): كما يعرف أعضاء مجلس الأمن، نجتمع اليوم لكي نناقش تقريرين عن الحالة في منطقة إيتوري، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة في منطقتي مامباسا ودرودرو. وقد عمم هذان التقريران على أعضاء مجلس الأمن. ولئن كان نائب المفوض السامي رمشران سيسلط مزيدا من الضوء على هذين التقريرين، كما سيلخص بعض التوصيات المنبثقة عنهما، فإنني أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى الاتجاهات الأشمل التي أدت إلى الانتهاكات التي وقعت في إيتوري، إلى جانب تحديث المعلومات فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمناها إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه. وأتناول في البداية هذين التقريرين.

يتناول تقرير مامباسا الأحداث التي وقعت في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وتتعلق بالفظائع التي ارتكبتها حركة تحرير الكونغو، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، واتحاد الوطنيين الكونغوليين؛ بينما يتعلق التقرير بشأن أحداث درودرو وما حولها بالفترة نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عندما ارتكبت بعض الفظائع، خاصة من جانب مقاتلي ليندو، وآخرين محتملين. وفي التقارير المتتالية التي عرضت على مجلس الأمن عن آخر التطورات، ما فتئت الأمانة العامة تحيط الدول الأعضاء علما منذ بعض الوقت بالعنف الجاري في منطقة إيتوري، حيث مسائل الحاجة الاقتصادية والمعيشة والأراضي واستقلال الموارد الطبيعية يؤججها طموح الأطراف الفاعلة المحلية والخارجية على حد سواء للسيطرة على المنطقة.

ولا يشمل السياق السياسي للحوادث التي جرى وصفها المسائل التي ذكرها من فوري فحسب، بل أيضا الفصل النسبي لإيتوري عن السياق الوطني، حيث يمكن تقديم الذين يقومون بارتكاب الجرائم إلى العدالة. والانهيار التام للقانون والنظام الذي تبتلى به إيتوري يعني أنه لا أحد، بمن فيهم الذين جرت محاكمتهم من قبل سلطات حركة تحرير الكونغو في غبادولايت، سيتعرض في الواقع للمساءلة عن أعماله أو أعمالها. وقد أدان مجلس الأمن في كثير من الأحيان في السابق ذلك الإفلات من العقاب.

ومن المأمول، مع إقامة حكومة انتقالية في كينشاسا، أن يقدم المذنبون إلى العدالة. بيد أن ذلك لا يمكن أن يحصل إلا إذا كان هناك قدر من السيطرة المركزية في إدارة العدالة وفي قطاع سيادة القانون. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تحتاج حاجة ماسة إلى إطار مؤسسي يتعرض بمقتضاه مرتكبو الجرائم للمساءلة. وبموجب الاتفاق الشامل الذي وقّع في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، من المقرر إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، فضلا عن مرصد وطني لحقوق الإنسان. وسيكون من الجوهري للمجتمع الدولي أن يدعم عمل هذين الجهازين.

وكما هو محدد في التقرير الخاص الثاني للأمين العام الوارد في الوثيقة S/2003/566 المؤرخة ٢٧ أيار/مايو، ستتعاون بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعاونا وثيقا مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية التي ستشكل قريبا في إنشاء وتشغيل هاتين المؤسستين الحيويتين.

وإذ ننتقل إلى المشهد السياسي، فإن أعضاء مجلس الأمن يدركون أن التأخير في الاتفاق على توزيع مناصب القيادة العسكرية، الذي أدى إلى تأخير تشكيل الحكومة الانتقالية، حسم أخيرا في ٢٩ حزيران/يونيه بوساطة من المبعوث الخاص نياسي والجنرال باريل وحكومة جنوب أفريقيا. فقد اتفقت الأطراف، بموجب أحكام المذكرة الثانية

بشأن الجيش والأمن الموقعة في ذلك اليوم، على أن منصب رئيس هيئة الأركان العامة سيخصص لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ويمنح منصبا رئيس الأركان للإدارة وقائد القوات البحرية لحركة تحرير الكونغو؛ ويكون كل من منصبي رئيس الأركان للإمداد وقائد القوات البرية من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. وفي وقت لاحق، أصدر الرئيس كابيلا في مبانداكا بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه مرسوما يعلن تشكيل الحكومة الانتقالية، التي ستتكون من ٣٦ وزيرا و ٢٥ نائبا للوزير يمثلون مختلف أطراف الحوار بين الكونغوليين. وفي بيان يتعلق بتلك المناسبة، رحب الأمين العام بإعلان الحكومة الجديدة وتعهد بدعم الأمم المتحدة لها.

والخطوات التالية هي تنصيب النواب الأربعة للرئيس وعقد الاجتماع الأول لمجلس الوزراء، وفي هذه المرحلة ستبدأ الحكومة الجديدة رسميا عملها. إن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتشاور بصورة وثيقة مع الأطراف من أجل ضمان معالجة الشواغل الأمنية للقادة السياسيين، لا سيما شواغل حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. ومن الجوهري، بالطبع، أن يصل جميع القادة إلى كينشاسا من أجل كفالة بداية ناجحة. وفي هذا الصدد، بدأ أعضاء الحكومة الانتقالية الجديدة بالفعل الوصول إلى كينشاسا. وبدأت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الإعداد لتيسير وصول البرلمانيين والشيوخ من جميع أنحاء البلد.

وإذ ننتقل إلى كيفوس، فبعد التوقيع في وقت سابق في بوجمبورا، أي في ١٩ حزيران/يونيه، على اتفاق التعهد بوقف أعمال القتال، اجتمعت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني - حركة التحرير والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما في بيني في ٢٦ حزيران/يونيه، في ظل وساطة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنشأت "بعثة التحقق المشتركة" لتحقق من انسحاب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما إلى ١٥ كيلومترا جنوب مواقعه في رويس وكيمبولو، بالإضافة إلى المحافظة على المواقع الحالية للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني - حركة التحرير وإعداد مواقع ثكنات قوات القوات المسلحة الكونغولية في مافيفي.

ووفقا للتقييمات الأولية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، امتثلت القوات المسلحة الكونغولية والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني - حركة التحرير والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما بالفعل للمرحلة الأولى من وقف إطلاق النار والانسحاب المتفق عليهما، بالرغم من أن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما لم يشارك في بعثة التحقق المشتركة إلا للمرة الأولى في ٤ تموز/يوليه. وقد عرضت الاقتراحات من أجل المزيد من الانسحابات وإجراءات التحقق على الأطراف الثلاثة وستجري مناقشتها في اجتماع لجنة بعثة التحقق المشتركة في ٧ و ٨ تموز/يوليه. وبدأ الجيش الوطني الكونغولي، الجناح العسكري للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني - حركة التحرير، بعمليات في ٢-٤ تموز/يوليه لنزع سلاح الماي ماي في بيني وبوتيمبو لكي يمنعها من تقويض وقف إطلاق النار.

(واصل كلمته بالفرنسية)

وأود الآن أن أناقش الحالة في إيتوري وعلى وجه الخصوص في بونيا. إن الحالة الأمنية في بونيا مستقرة الآن وما زالت قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات، بالترافق مع وحدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقوم بدوريات في البلدة، التي أعلنت منطقة

خالية من الأسلحة اعتبارا من ٢٥ حزيران/يونيه. وبالرغم من أن اتحاد الوطنيين الكونغوليين قد أعاد نشر قواته خارج البلدة، لا يمكن استبعاد وجود جنود في ملابس مدنية.

وفي غضون ذلك، هناك حوالي ٦٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا، معظمهم فيما يبدو من المقيمين الأصليين في البلدة، قد عادوا من المخيمات والمناطق البعيدة. وما زال احتلال عناصر اتحاد الوطنيين الكونغوليين غير القانوني للمنازل الخاصة بالراغبين في العودة يمثل عاملا يدعو إلى عدم التشجيع. كما أن قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقومان بتيسير عودة سكان ليندو إلى البلدة، بمن فيهم ممثلوهم السياسيون. وفي هذا السياق، وفي ٢٩ حزيران/يونيه، رافقت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعثة استطلاع من مختلف وكالات الأمم المتحدة والوكالات الأخرى والمنظمات غير الحكومية إلى المناطق التابعة لليندو على بعد ٢٠ كيلومترا جنوب بونيا. كما رافق البعثة أعضاء الإدارة المؤقتة في إيتوري بغية توسيع اتصالهم السياسي إلى خارج بونيا. ومن المتوخى القيام بالمزيد من تلك البعثات، في إطار شعاع طوله ٤٠ إلى ٥٠ كيلومترا من بونيا.

وما زالت الإذاعة المحلية في بونيا، إذاعة كانديب، تحت سيطرة اتحاد الوطنيين الكونغوليين. وتقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في إطار خطة يجري تنسيقها مع الإدارة المؤقتة في إيتوري، بحراسة مباني الإذاعة من أجل ضمان أن تخضع المرافق في نهاية المطاف لسيطرة الإدارة المؤقتة في إيتوري وألا تستخدم بوصفها أداة لبث الدعاية أو الرسائل التي تحرض على الكراهية.

وكما يدرك أعضاء المجلس، فإن الأساس المنطقي وراء وجود أمني معزز في بونيا ما زال يتمثل في تهيئة حيز سياسي للإدارة المؤقتة في إيتوري لكي تؤسس نفسها على قاعدة متينة. وتتخذ الإدارة الآن موقفا أكثر إيجابية في تنفيذ ولايتها كما قامت بتعيين عمدة لبونيا وبدأت بنشر شرطتها المدنية المحلية - وإن كانت بأعداد صغيرة - في المناطق الرئيسية في البلدة، بالتنسيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، لا بد من الاعتراف بأن إرساء سلطة كاملة وصلاحيات للإدارة المؤقتة ستكون عملية طويلة الأجل. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضع مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإدارة عمليات حفظ السلام استراتيجية لإيتوري من أجل إرشاد وتنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة وشركائها، وتنصب هذه الاستراتيجية أولا على المساعدة الإنسانية لبونيا. ووضعت اللمسات الأخيرة على هذه الخطة وستساعد جميع المشتركين في تقديم المساعدة إلى المنطقة على توسيع نطاق ذلك الدعم من خلال إدارة إيتوري المؤقتة. وستعرض الخطة على أعضاء مجلس الأمن وجميع المانحين الآخرين المحتملين في غضون هذا الأسبوع، مشفوعة بطلب للحصول على مساعدة وهي استكمال لجهود البعثة من أجل دعم التعاون مع إدارة إيتوري المؤقتة.

ويتم بذل جميع الجهود الآن لضمان أن يتم نشر فرقة العمل الثانية في بونيا بحلول ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣، بغية السماح بفترة تسليم تبلغ قرابة أسبوعين مع قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات. وتتشاور إدارة عمليات حفظ السلام أيضا مع بلدان يمكن أن تصبح مساهمة بقوات فيما يتعلق بتشكيل لواء إيتوري الذي اقترح في التقرير الثاني الخاص للأمين العام المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٣ (S/2003/566) توقعا لقرار يتخذه مجلس الأمن.

وأخيرا، اسمحوا لي بأن أضيف أن الممثل الخاص للأمين العام، السيد سوينغ قد وصل الآن إلى الكونغو وزار بونيا أثناء عطلة نهاية الأسبوع لكي يقيّم الحالة بنفسه.

وفي ختام بياني، اسمحوا لي بأن أشدد على أن نشر قوة قوية متعددة الجنسيات قد بدأ في تغيير التوازن بين الأطراف المتحاربة والأطراف السياسية الفاعلة في الكونغو. والمستفيدون الرئيسيون هم آلاف المدنيين الذين قد يتمكنون في نهاية المطاف من العودة إلى منازلهم ومواصلة حياتهم في ظل ظروف عادية من حيث الأمن.

وفي هذا الصدد، من المهم للغاية أن القوة التي أوصى بها الأمين العام وقوامها لواء من الأفراد التي ستحل محل قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات في بونيا، والتي سيتم نشرها بعد ذلك في منطقة إيتوري أيضا، أن تتألف من عدد كاف ويتم نشرها في ظل ظروف تمكنها من أن تبني على النتائج التي تم تحقيقها بالفعل والمتمثلة بالوجود الباعث على الاستقرار للقوة المتعددة الجنسيات. وفي الوقت نفسه، ندرك تماما أن بونيا وإيتوري ستطلبان الاهتمام المتواصل من المجتمع الدولي.

وكما ذكرت الأمانة العامة مرارا وتكرارا إلى المجلس، يجب بذل جهود دولية متواصلة على الأطراف لإقناعها بأن العملية السياسية الانتقالية هي الخيار الوحيد المتاح لها. وفي هذا السياق، يجب أيضا النظر في ضرورة محاسبة المسؤولين عن الجرائم قيد المناقشة اليوم. ومن المسلم به أنه من دون وضع نهاية للإفلات من العقاب لا يمكن إعادة إرساء أي سلام حقيقي. وأرجو من مجلس الأمن النظر في اتخاذ خطوات إضافية لمساعدة سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على تطوير قدرات تلك الدولة ليتسنى قيام نظام عدالة فعال ولتتم مساءلة من تنبغي مساءلتهم وذلك بمساعدة من المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلمت بالإسبانية): المتكلم التالي نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد بيرتراند غنغابيرسوند رامشران.

السيد رامشران (تكلم بالانكليزية): إن الدفاع عن حقوق الإنسان واحد من الأنشطة التي تحدد حاضر الأمم المتحدة ومستقبله. ولا توجد هيئة أخرى يمكنها أن تحل محل الأمم المتحدة من حيث العالمية والشرعية والثقة ومعيارها الدولي لحقوق الإنسان. والأمم المتحدة تمثل العالم بينما ترشده إلى قيم الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولا يزال يتعين على كل بلد القيام بعمل ما حينما يتعلق الأمر باحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ورسالة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان جوهرية لسبب وجودها وتزداد أهميتها بالنسبة لأدوارها الرئيسية الأخرى وأيضا لعمل هذا المجلس.

إن الأمم المتحدة تسعى من خلال مجلس الأمن، منع نشوب الصراعات في جميع أنحاء العالم. وهذا دور لا يمكن الاستغناء عنه. وفي كتاب تم نشره أخيرا عن مجلس الأمن وحماية حقوق الإنسان، سعيت إلى أن أبين بأن المجلس يولي اهتماما متزايدا للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها من أجل منع الصراعات. وستتاح لي الفرصة لكي أقدم للرئيس نسخة من هذا الكتاب في وقت لاحق من هذا الصباح.

وفي أنحاء مختلفة من العالم، يحاول صناع السلام التابعين للأمم المتحدة إيجاد حلول للنزاعات والصراعات. وما من جهة ما في العالم تولي بنفس القدر من الاهتمام ما توليه الأمم المتحدة التي تحاول تقديم المساعدة. ومهما كان لون علم الأمة أو شكله، فإن علم صنع السلام التابع للأمم المتحدة يحمل على نحو متزايد الشعلة الدائمة للإعلان

العالمي لحقوق الإنسان. وكما أوصى المجلس في أكثر من مناسبة، يجب أن يظل حفظ السلام مرتبطا ارتباطا لا انفكاك منه بحقوق الإنسان وقد تم الإقرار بالطابع الأساسي للحق في الحياة. والرابطة بين السلام والعدالة هي الحق في الحياة.

وثمة دور آخر يحدد هوية الأمم المتحدة، ألا وهو حفظ السلام ومراقبته، وقد أقر مجلس الأمن بأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن تسهم في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وقد أعطى المجلس مكانة مركزية لحقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة لبناء السلام.

والعمل الإنساني للأمم المتحدة يضعها في مركز فريد بوصفها الشاهد على معاناة البشرية. وعلى نحو متزايد، يتم التكامل بين الجهود الإنسانية للأمم المتحدة وجهودها في مجال حقوق الإنسان. ولا يمكن أن يكون الأمر على خلاف هذا النحو، حيث أن مبدأ حماية حقوق الإنسان متأصل في المبدأ الإنساني.

وتعمل الأمم المتحدة مع بلدان في جميع أنحاء العالم من أجل تنفيذ مشاريع عملية تتعلق بالتنمية والحكم الرشيد وبناء الديمقراطية وسيادة القانون. وتضع البلدان والشعوب في جميع أنحاء العالم ثقتها في الأمم المتحدة. وتنظر إليها بوصفها منظمتها. ولا يشاطرها في هذه الشرعية الهائلة أي مؤسسة أخرى أو كيان آخر، وحقوق الإنسان متأصلة في جميع هذه الأدوار التي تضطلع بها. وعلى نحو متزايد، يتم التركيز على تعزيز النظم والمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان.

وتسعى الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى تسليط الضوء على حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وعلى حماية النساء والأطفال وعلى تحديات أمنية جديدة من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز). وبذلك يتطور مفهوم ومضمون الأمن. وقد سجل هذا المجلس أن أمن الأمم يعتمد على أمن الشعوب. ويتم تعريف الأمن البشري من واقع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، التي تعطيه مضمونه. والمسألة قيد نظرنا اليوم تتمثل في كيفية تحقيق الأمن البشري، من خلال حقوق الإنسان، للشعب الذي طالت معاناته في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(واصل كلمته بالفرنسية)

وأشكر المجلس على دعوتي إلى الانضمام إلى زميلي، جان - ماري غينو، بغية تقديم تقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الذي أُعد بشأن أحداث ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ في محلة درودرو، في إيتوري، بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتيح لنا عرض التقرير أيضا الفرصة لإلقاء نظرة سريعة على الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في تلك المنطقة.

لقد جاء التقرير المعروض على الأعضاء استجابة لبيان أصدره رئيس مجلس الأمن في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ يدين فيه بشدة المذابح المرتكبة في درودرو، في مقاطعة إيتوري، ويطلب إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التحقيق في تلك الأحداث وتقديم تقرير عنها في أسرع وقت ممكن. وهذا التقرير نتاج تحقيق أجراه في الميدان مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ في تعاون وثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأكملته معلومات جمعتها بعثة للمتابعة تألفت من مسؤولين من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وموظفين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وخبيرين قانونيين، زاروا درودرو ومناطق محيطة بها في الفترة من ١٨ نيسان/أبريل إلى ٥ أيار/مايو ٢٠٠٣. ويؤكد تقرير الفريق المتعدد التخصصات

الخطورة والطابع المنظم للفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان التي عاني منها سكان هذا الإقليم من جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأشهر الأخيرة بصورة مستمرة. ويتضمن التقرير أيضا عدة ملاحظات أود أن أسترعي إليها انتباه المجلس.

إن مقاطعة إيتوري، الواقعة على حدود أوغندا، هي اليوم أحد أكثر أقاليم جمهورية الكونغو الديمقراطية اضطرابا. فمنذ اندلاع الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في آب/أغسطس ١٩٩٨، وخاصة منذ ظهور انشقاق داخل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني حركة التحرير، أفضى إلى إنشاء اتحاد الكونغوليين القوميين قبل عام تقريبا، ظلت هذه المقاطعة من إقليم أورينتال ساحة لعنف مدمر ومصادمات مهلكة فيما بين الفصائل المنشقة والجماعات ذات الطابع العرقي والميليشيات القبلية التي تدافع عن نفسها.

إن العنف المهلك الذي يُبتلى به سكان هذه المنطقة من جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبع من إيديولوجية الإقصاء، ومن الكراهية، ومن تفاقم الانشقاقات والعداوات القبلية والعرقية. إن ذلك العنف والتوتر الناتج عنه قد أثارهما مؤخرا عدة عوامل: غياب إدارة موثوق بها وفعالة في إيتوري؛ ووجود قوات أجنبية؛ وقيمة الموارد الطبيعية الهائلة، التي تولد الطمع؛ والصراعات على السلطة بين الزعماء المحليين الذين يسعون إلى وضع أنفسهم على الساحة السياسية الوطنية؛ والمنازعات على ملكية الأراضي والموارد.

ويلقي أثر مثل هذا الصراع بظلاله على تمتع الأغلبية بالحقوق المحددة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الصكوك الدولية اللاحقة المتعلقة بحقوق الإنسان. وانتهاكات حقوق الإنسان التي سأشير إليها اليوم فادحة ومنتظمة، وهي تتطلب اهتماما خاصا.

(واصل كلمته بالانكليزية)

في مناسبتين سابقتين، أحاط مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان مجلس الأمن علما بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وركزت هاتان الإحاطتان الإعلاميتان بشكل رئيسي على منطقة إيتوري. ولكن، وكما يعلم المجلس، ارتكبت فظائع وانتهاكات عديدة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في أنحاء أخرى من البلاد وتستحق التحقيق فيها. ولم يكن ذلك ممكنا لعدد من الأسباب، من بينها الحالة الأمنية السائدة في بعض المناطق، ونقص التعاون والموارد المالية الكافية للقيام بمثل هذه المهمة الهامة.

وكما يعلم الأعضاء، فإن الأحداث التي وقعت في درودرو والمناطق المحيطة بها في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ هي جزء من سلسلة متواصلة من العنف بين الأعراق، والمصادمات بين الميليشيات المسلحة، والمنافسات فيما بين الجماعات المنشقة المسلحة والفصائل المتمردة. وكشفت تقارير لشهود عيان جمعتها بعثتنا للتحقيق أن الانتهاكات المروعة وذات النطاق الواسع لحقوق الإنسان التي تم اقترافها خلال أحداث ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ شملت القضاء على الأرواح والتعذيب والنهب وتدمير الممتلكات. وتشمل أفظع انتهاكات حقوق الإنسان التي أبلغ عنها الشهود نحو ٤٠٨ حالات إعدام بلا محاكمة، وأكثر من ٨٠ حالة أُصيب فيها أشخاص بجروح بالغة أو بالتشويه، وبلاغات عديدة عن نهب للمتاجر والدكاكين. وأثناء تلك الأحداث، أُحرقت أكواخ وسُرقت العشرات من المواشي، وسلب المهاجمون أشياء قيِّمة وجدوها في المنازل. وفي المستشفى الرئيسي في درودرو، الذي زاره فريق التحقيق، تم التعرف على ٤٨ جثة، معظمها لنساء وأطفال.

وزار فريق المحققين أيضا مقابر جماعية في كل من لارغو ونيالي وجيسا. وكانت هناك في جيسا وحدها

٢٠ مقبرة جماعية، رغم أن البعثة لم تتمكن إلا من زيارة ثماني مقابر منها فحسب. ووفقا لتقارير الشهود، تتضمن تلك المقابر نحو ١٤٠ جثة. وتجدر الإشارة إلى أن عدد القتلى في تلك المنطقة هو أكبر بالتأكيد، لأن الفريق لم يتمكن من زيارة ثمانية مواضع أخرى لم يكن ممكنا توفير ضمانات السلامة فيها.

ووفقا للمعلومات التي تم تقديمها إلى فريق التحقيق، كانت أغلبية الضحايا من النساء والأطفال، الذين قُتل بعضهم وشُوه بالسواطير، بينما حُرق آخرون أحياءً. وأغلب هذه المعلومات أكدها خبراء الطب الشرعي الذين شاركوا في بعثة التحقيق عقب فحصهم لبعض المقابر.

وعلى ضوء كل المعلومات ذات الصلة التي تم جمعها - بما فيها نتائج خبراء الطب الشرعي - أكد الفريق أن المذابح وقعت في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بين الساعة ٥/٤٥ والساعة ٨/٠٠. ولقد نفذ المهاجمون تلك الاعتداءات في مواضع ديسا ودوما ونيالي ودزاثا وكيزا ونغازبا وجيسا وكباتيز وكولي وليرا وبوكي وندجالا وكبالوبا، مستخدمين أسلحة حادة - السواطير والفؤوس والرماح والسهام - والأسلحة النارية. واسمحوا لي هنا أن أذكر بأننا لا نتكلم عن عمليات قتل عادية في سياق صراع ما؛ بل نتكلم عن أحداث تصدم الضمير الإنساني.

وأكد شهود عديدون على أن مرتكبي المذابح كانوا ميليشيات تنحدر من ليندو. ولقد أذهل ضمير العالم الاستخدام الشائع للأطفال المحاربين في ارتكاب هذه الفظائع. وتركت الأحداث التي وقعت في درودرو وفي المواضع الـ ١٥ المحيطة بها أثرا فظيعا على السكان الضعفاء في ذلك الجزء من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المقدر أن ٥٥ ٠٠٠ فرد فرُّوا نحو الجنوب عندما نشبت المواجهات الدموية بين ميليشيات ليندو وهيما في أوائل أيار/مايو ٢٠٠٣. واضطر انعدام الأمن الناجين من تلك المذابح إلى الفرار ليلا إلى مراكز حضرية كبرى أو إلى الغابات.

وفي أعقاب اكتمال مهمة بعثة التحقيق، استمر مكتبنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في رصد الأحداث التي وقعت مؤخرا في إيتوري رصدا دقيقا. وتشير المعلومات المجمعة حتى اليوم إلى استمرار القتال بين ميليشيات ليندو وميليشيات هيما، الأمر الذي يسفر عن المزيد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتشريد الجماعي للسكان المدنيين وتدهور الحالة الإنسانية.

وردت أنباء بأن القتال نشب مرة أخرى في تشوميا، يومي ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بين ميليشيات ليندو وميليشيات هيما، ويدعى بأن ذلك كان بمشاركة عناصر من القوات المسلحة الكونغولية. ونجم عن الحادث مقتل ٣٥٠ فردا على الأقل، كانوا أساسا من المدنيين. ومن بين الضحايا ٢٥٣ فردا اعتُدي عليهم في المركز التجاري في المدينة، و ٢٢ فردا في مقر رئيس حزب وحدة وضمان وسلامة الكونغو، و ٣٧ ضحية قُطعت رقابها ومزقت بالمناجل في مستشفى المدينة.

وتلقينا تقارير أيضا عن اعتداءات ارتكبتها يوم ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ ميليشيات من أصل ليندو في تشوميا، وكاسينيي ومدينة بونيا، أسفرت عن مقتل من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ فرد. وعلاوة على ذلك، اكتشفت في ١٨ حزيران/يونية ٢٠٠٣ مقابر جماعية عديدة في مقر حاكم بونيا.

وبالإضافة إلى أعمال إعدام بعد محاكمات موجزة، أدت المواجهات والعنف المترتب عليها إلى عمليات عشوائية من الاعتقالات، والاختطاف، والاغتصاب والتدمير الوحشي للأرواح والممتلكات. وارتفع عدد الأفراد المشردين إلى

٧٤ ٠٠٠ فرد. ويتواجد أغلب الأفراد المشردين في المنطقة المحيطة بمطار بونيا والمنشآت التي يشغلها مراقبو بعثة الأمم المتحدة العسكريون. ولا يزال أولئك السكان يواجهون مشاكل حادة تتعلق بالصحة، والغذاء والالتحاق بالمدارس، تحاول الوكالات الإنسانية معالجتها.

كما يعرف أعضاء المجلس، تؤكد أجزاء تقرير بعثة المجلس إلى وسط أفريقيا من ٧ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، (S/2003/653) ، المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، تأكيدا قويا، النتائج التي أبرزناها في تقرير درودرو وفي تقارير سابقة. وبما يتمشى مع توصيات بعثة المجلس، يشارك مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة في مشاورات ومناقشات مع عناصر فاعلة ذات صلة، ترمي إلى مساعدة المؤسسات الوطنية الانتقالية في وضع حد للإفلات من العقاب، وإعادة بناء نظام العدالة واعتماد ترتيبات جهاز العدالة الانتقالي ذات الصلة لإعادة بناء حكم القانون.

وأكد مكتبنا وبعثة الأمم المتحدة من جديد التزامهما بدعم إنشاء المؤسسات الوطنية ذات الصلة وأدائها الفعال، وعلى وجه الخصوص المرصد الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لتقصي الحقائق والمصالحة – اللذان قضى بإنشائهما الاتفاق الشامل – وأيضا لجنة إعادة السلام إلى إيتوري.

هذه هي المرة الثالثة خلال عام التي يُعطى فيها مكتبنا الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن فيما يتعلق ببعض حالات الأعمال الوحشية والانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتكرار هذه الإحاطات في حد ذاته دليل واضح على الطابع البالغ الخطورة المستمر لانتهاكات حقوق الإنسان الواقعة في البلد، ويعكس اعتراف مجلس الأمن بها.

أتيحت لمكتبنا الفرصة لإشراك المجلس في المعلومات والتقارير المتعلقة بحالة حقوق الإنسان والتي لم تتغير منذ نشوب الصراع في آب/أغسطس ١٩٩٨. وتبرز ثلاثة استنتاجات. واسمحوا لي بأن أؤكد مجددا تلك النتائج تعزيزا للنتائج الواردة في الفقرتين ٢٦ و ٢٨ من تقرير بعثة مجلس الأمن.

الاستنتاج الأول هو أن كل الأطراف، عدا الحركات المتمردة على وجه الخصوص، والفصائل المتنافسة وجماعات وميليشيات مسلحة أخرى في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال تلجأ إلى انتهاكات حقوق الإنسان وسيلة لخلق مناخ من الإرهاب والعدوان، وبالتالي المحافظة على سيطرتها على السكان والموارد الطبيعية المربحة.

الاستنتاج الثاني هو أن انعدام الأمن والإرهاب، وكذلك عدم التعاون من الأطراف، جعلت من المستحيل البدء بإجراء تحقيقات شاملة كاملة ترمي إلى إلقاء الضوء على حالات القتل الجماعي والانتهاكات الجسيمة الأخرى الكثيرة لحقوق الإنسان التي وقعت في مختلف أجزاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبشكل عام، لم تلتزم الأطراف المتحاربة بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي للتحقيق بطريقة مسؤولة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وحالات خرق القانون الإنساني ولمحاكمة المسؤولين عن تلك الأعمال الوحشية المرتكبة. وبالتالي، لا يمكن خدمة العدالة إلا بتوفير الفرص للآليات الوطنية والدولية على السواء للتحقيق في تلك الجرائم بشكل عميق من أجل تحديد مداها والباعث عليها.

الاستنتاج الثالث هو أن عدم اتخاذ الإجراءات المحددة الضرورية نحو إنهاء سيطرة الإفلات من العقاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيشجع مفهوم سلبية المجتمع

الدولي ومعاييره المزدوجة فيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وهذا سيزيد تغذية الشعور القائم بين السكان المدنيين بأن هناك إنكارا للعدالة، سوف يسهم في حلقة الانتقامات وثقافة الإفلات من العقاب.

في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣، زار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد لويس مورينو أوكامبو، مكتبنا في جنيف لمناقشة مجالات التعاون الممكنة. وآثرنا الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وناقشناها معه. وأكدنا نحن في المكتب أن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في أجزاء مختلفة من البلد، وعلى وجه الخصوص تلك المرتكبة في إيتوري، ينبغي التحقيق فيها بأسرع وقت ممكن. ومكتبنا على استعداد للتعاون تعاونا وثيقا مع المحكمة الجنائية الدولية في أي جهد قد يبذل فيما يتعلق بالأحداث في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبكل تواضع، أرى أن المجلس قد يرغب، بالتوازي مع تلك الجهود، في النظر في اتخاذ الإجراء المناسب بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، آخذا بعين الاعتبار أهمية المحكمة الجنائية الدولية.

إننا في مكتب المفوض السامي نأمل كثيرا جدا أيضا أن يعمل المرصد الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لتقصي الحقائق والمصالحة، اللذان سينشآن قريبا، ويتفاعلان بطريقة بناءة بهدف تشجيع الحكومة الانتقالية على مواجهة ثقافة الإفلات من العقاب.ويجب أن يبلغ مرتكبو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بأنهم سيقدمون إلى المحاكمة.

لقد عملت طوال حياتي في مجال حقوق الإنسان، وما برحت أعمل في الأمم المتحدة لمدة ٣٠ عاما. وإن كان هناك ما أقتنع به فهو أن التهديد بتقديم مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان للعدالة هو من بين الوسائل المتاحة لنا وإحدى الوسائل التي يجب أن نكون مستعدين لاستعمالها.

في بداية هذه الملاحظات، نوهت بأنه من ممارسات هذا المجلس أن يضع المزيد من التأكيد على محورية حقوق الإنسان في مجالات درء الصراع وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والعمل الإنساني والعمل الإنمائي. ومجلس الأمن يؤيد أيضا مبادئ المساءلة الدولية والإشراف الدولي والمصالحة والعدالة.

وأود أن أنهي كلمتي بأن أؤكد تأكيدا خاصا على مبدأي المساءلة الدولية والإشراف الدولي. إن أي موقف أعلن فيه مجلس الأمن موقفه يدعو إلى تطبيق مبدأي المحاسبة الدولية والإشراف الدولي. وينبغي لمجلس الأمن أن يطمئن إلى خدمة السلام والعدالة في نهاية المطاف، وفي حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة خاصة. إن هذا يستدعي مبدأ الاهتمام الخاص المستمر الذي قمتم فعلا بتطبيقه – وأقول الاهتمام الخاص المستمر. إنني قضيت قرابة أربعة أعوام في عمليات صنع السلام وحفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة. وحينذاك كنا نقول إن ذلك الصراع من أكبر الصراعات منذ الحرب العالمية الثانية. ونحن نعلم أن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية أفضى إلى مقتل الملايين. لذلك إن مبدأ الاهتمام الخاص المستمر ينبغي تطبيقه في هذه الحالة.

واسمحوا لي أن أتقدم بتعليق أخير. في التقارير التي نظر فيها المجلس اليوم ثمة أدلة لا يمكن دحضها تشير إلى المسؤولية الجنائية لأفراد بعينهم. وينبغي أن يعلموا من مجلس الأمن أنهم سوف يقدمون للمحاكمة. وينبغي أن يعلموا من مجلس الأمن أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ستبنى في المستقبل على دعائم حقوق الإنسان، لأن هذا هو جوهر الأمم المتحدة وجوهر مجلس الأمن. وفي التمحيص النهائي، إن حقوق الإنسان هي المقياس. والأمن الدولي ينبغي تحقيقه عن طريق تحقيق أمن الإنسان.

(تكلم بالإسبانية)

وختاما، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن على منحي هذه الفرصة للكلام أمامكم اليوم. لقد درست الدور الذي يلعبه المجلس في حماية حقوق الإنسان، وهذا الصباح أود أن أغتنم الفرصة لكي أقدم لكم نسخة من الكتاب الذي كتبته في هذا الموضوع. وكما تفهمون أنه يشرفني أن أحضر هنا وأن أتكلم عن موضوع حقوق الإنسان. وبالنسبة لي إن العدالة تأتي في المرتبة الأولى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد رامشران على المعلومات التي قدّمها للمجلس وعلى الكتاب الذي أهداه للمجلس الذي يبدو أنه دراسة متعمقة ومثيرة للاهتمام حول هذا الموضوع الحيوي. ووفقا لتعقيبه إن العدالة جديرة بأقصى الاهتمام.

السيد كونوزين (تكلم بالروسية): نعبر عن امتناننا لوكيل الأمين العام السيد غينو ونائب المفوض السامي لحقوق الإنسان على إحاطتيهما المفصلتين بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الاتفاق بين الأطراف المتصارعة وإنشاء حكومة مؤقتة يدفعاننا إلى الأمل بأن يساعد هذا على إيجاد تسوية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإنشاء حكومة تسيطر على جميع أنحاء البلد وإصلاح ذلك البلد الذي عانى معاناة كبيرة.

إن المعلومات التي قدمت لنا بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية تثير انزعاجنا البالغ حقا. ولا يسعنا أن نقرأ تقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن الأحداث في درودرو وتقرير فريق التحقيق الخاص في الأحداث التي وقعت في مامباسا دون أن نشعر بالغضب. إن هاتين الوثيقتين شبيهتان بالروايات عن أفظع أحداث الحرب العالمية الثانية.

واليوم لقد بات من الواضح الجليّ أن أعمال القسوة اللاإنسانية في رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وليبريا تشكل تحديا جديدا للسلم والأمن في أفريقيا. إن الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان وانتهاكات معايير القانون الإنساني الدولي واللاإنسانية باتت تشكل جميعا سمة رهيبة دائمة من سمات الصراع الأفريقي.

في أوائل حزيران/يونيه زارت بعثة تابعة لمجلس الأمن عددا من الدول في وسط أفريقيا. وقد زرنا بونيا حيث اجتمعنا مع ممثلي المنظمات الإنسانية الدولية. وقال لنا الناس الملتزمون حقا الذين يعيشون في ظل الظروف الفظيعة للحرب المدنية في الكونغو إنهم لا يستطيعون الحركة فيما يجاوز إطارا نصف قطره ٢٠٠ متر، وهم يعملون يوميا لكي يحاولوا إنقاذ الناس القريبين جدا من ذلك الخط غير المرئي الذي يفصل بين الحياة والموت. لقد سألونا عما نستطيع أن نفعله لوقف هذه المذبحة وضمان عدم إفلات الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية من العقاب، وقد وعدناهم بأننا سوف نثير هذه المسألة حيثما أمكننا ذلك. لقد أثرناها في وسط أفريقيا وأثرناها دوما في بعثات مجلس الأمن الأخيرة إلى بلدان غرب أفريقيا.

وأطلب ممن يستطيعون ذلك أن يقولوا لعمال الإغاثة الإنسانية في الكونغو وسائر البلدان الأفريقية إننا ما فتئنا نفي بوعدنا بإثارة هذه المسألة. ولكن هذا في حد ذاته لا يعني الكثير. إن المطلوب هو العمل. وقد أزعجنا أن الاستجابة لندائنا كانت أقل مما توقعنا. لقد ثابرنا على إثارة مسألة المقاتلين الأطفال، أثرنا هذه المسألة مع رؤساء دول وأعضاء حكومات ومع قادة المجموعات والفصائل المسلحة. لقد قالوا لنا جميعا إنهم لا دخل لهم بهذا. لكن لا أحد بدا مستعدا بصفة خاصة للتحقيق في هذه الظاهرة أو محاولة وضع حد لها. وفي بعض الأوقات كان هناك انطباع بأننا كنا نتكلم عن شيء غير مهم جدا أو عن شيء يكاد يكون

عديم الأهمية. لكن يوجد هناك أطفال جنود. لقد شاهدناهم بأم عيننا. وأنا شخصيا شاهدت في بونيا صبيان يبلغ الواحد منهم ١٠ سنوات يحملون بنادق أتوماتيكية. هناك شخص ما أعطى هؤلاء الصبية بنادق. وهناك شخص يقود هؤلاء الأطفال الجنود.

ونحن نرى أننا نحتاج إلى عمل ملموس ومنسق في المنطقة دون الإقليمية، عمل في الميدان. ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تلعب دورا هاما، وأقصد الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. ومن الأهمية القصوى أن يدرك الأفارقة أنفسهم حقا الأهمية الكبرى لهذه المشكلة وأن يحاولوا حقا حلها حلا تاما.

وأود أن أسأل سؤالا هو: ما الذي يمكن أن تفعله المنظمات الأفريقية لضمان تنفيذ الاتفاقيات الدولية وصكوكها الخاصة بشأن منع الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي خلال الصراعات الحالية في أفريقيا؟ وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يساعدها على القيام بذلك؟

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يعرب وفدي عن الشكر للسيد جان - ماري غينو وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها عن التطورات الأخيرة المتعلقة بالحالة في المجالين السياسي والعسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعرب عن الشكر أيضا للسيد برتراند رامشران، وكيل المفوض السامي لحقوق الإنسان، على إحاطته الإعلامية الشاملة عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في درودرو وإيتوري.

وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣ استمع أعضاء مجلس الأمن إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد سيرجيو دي ميللو، عن الحالة في مامباسا بصفة خاصة. وأثارت المعلومات التي قدمها لنا أحاسيس جياشة وسخطا عميقا. وتثير المعلومات المتضمنة في التقريرين اللذين قدما للمجلس في هذا الصباح والمتعلقين بالأعمال العدوانية - التي ارتكب البعض منها عن عمد - الاشمئزاز والبغض وصدمة للضمير الإنساني. كيف يتسنى لنا أن لا نغضب من جزاء إدامة هذا القدر من المذابح المنظمة والتعذيب؟ وتشمل تلك الأعمال القيام على نحو منتظم بأعمال الاغتصاب الجماعي، والاسترقاق الجنسي، والتشويه بأسلحة حادة وضروب أخرى من أشكال التعذيب القاسية والمهينة. وسأجنب أعضاء المجلس الاستماع إلى وصف مفصل.

ولقد اتصف سير الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ١٩٩٨ بصفة خاصة بانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وإضافة إلى الرقم المرعب الذي وصل إليه عدد ضحايا هذه الجرائم الذي بلغ زهاء ثلاثة ملايين ضحية، يبدو أن هذا الصراع تسبب في وفاة أكبر عدد من البشر منذ الحرب العالمية الثانية. وأود أن أشدد كما استمعنا في وقت مبكر إلى ما قاله السيدان غويهينو ورامشران، على أن العدد الأكبر من الضحايا هم من المدنيين. ولقد أدى هذا الصراع بوضوح إلى فقدان بعض الأطراف الفاعلة لجميع القيم الإنسانية والأساسية. ولا يمكن لأي مصلحة تتعرض للأخطار، أو أي هدف عسكري، أو أي استراتيجية من أجل تحقيق أي هدف، أن تبرر الأعمال غير الإنسانية والوحشية الموصوفة في هذين التقريرين. ويشجب وفدي بصورة أكيدة هذه الأعمال ونطلب من جميع الأطراف الكونغولية أن تحتكم إلى العقل كي يتسنى لها، بمساعدة المجتمع الدولي، أن تطوي هذه الصفحة الحزينة من تاريخها وتبدأ فصلا جديدا يتسم بالرشد ويسوده الأمل.

وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء حكومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٣٠ حزيران/يونيه، بعد التوقيع على

مذكرة تتعلق بالجيش. الأمر الذي يعد خطوة هامة من شأنها أن تفتح آفاقا جديدة من أجل تحقيق المصالحة والسلام والعدالة في البلد. إن الملمين تماما بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعرفون أن ذلك يمثل تحديا رئيسيا لا يمكن ضمان نجاحه إلا إذا توفرت ثلاثة شروط هي: وجود إرادة سياسية حقيقية لدى الكونغوليين أنفسهم، ووجود التزام له شأنه وحاسم من جانب الأمم المتحدة، وقيام مبادئ السلام والعدل بدور أساسي في العملية الانتقالية.

ونرى أنه لا بد من محاكمة جميع الأشخاص المذنبين الذين ارتكبوا انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، والقانون الجنائي وجرائم ضد الإنسانية أثناء الصراع وأن تتم محاكمتهم أمام السلطات القانونية الملائمة لمحاسبتهم على جرائمهم. ولا بد من القيام علي نحو ثابت وأكيد بمكافحة الإفلات من العقوبة. وفي هذا الصدد ربما يرغب مجلس الأمن في النظر بصورة عاجلة في مسألة إنشاء آلية قضائية تكون قادرة علي معالجة الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتحبذ الكاميرون، من جانبها، إنشاء ولاية قضائية وطنية كجزء من المؤسسات الانتقالية يقدم لها المجتمع الدولي دعمه التام كيما يتسنى ضمان فعاليتها على الوجه الأكمل وضمان الاتساق التام مع القانون. وتدخل هذه الولاية القضائية ضمن عملية الدينامية الراهنة المتمثلة في إعادة وضع هامش سيادي لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتسهم في تولي الشعب الكونغولي مرة أخرى زمام مصيره.

وفي شباط/فبراير الماضي، اقترح السيد فييرا دي ميللو أن ينشئ مجلس الأمن آلية حقيقة ومصالحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمساعدة الشعب الكونغولي على التصدي لآثار الأعمال المروعة والمآسي التي شهدها في الماضي، والتي لا تزال ذكراها تنتابه بصورة مستمرة. ولذلك أرحب بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة الذي بات وشيكا.

وأرحب أيضا بالدعم الذي تقدمه بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بصدد إنشاء وتشغيل اللجنة.

وينبغي متابعة كل هذه المبادرات في سياق إطار شامل يتضمن نهجا محددا يكفل حقوق الفئتين الأشد ضعفا من بين السكان وهما – النساء والأطفال – اللتين أحيلتا إلى مجرد أدوات لحرب شرسة. وأفكر أيضا في نتائج عمليات الاغتصاب الجماعي المتمثلة في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وفضلا عن ذلك يتبين بوضوح من وجود عدد كبير من المشردين في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن الحاجة تدعو إلى اتخاذ تدابير محددة لتحسين إمكانية الوصول إلى هؤلاء الأشخاص لتقديم المساعدات الإنسانية لهم. وفي هذا الصدد، يتعين على الأطراف الكونغولية أن تلتزم بتوفير إمكانية الوصول لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشاركة في الجهد الإنساني. وينبغي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تساعدهم بالقدر الذي تسمح به ولايتها.

وبصدد العودة إلى موضوع آخر، ينبغي متابعة برنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتوطينهم – الذي لم يرق مستوى تقدمه بعد إلى ما كان متوقعا له وإلى أهداف عملية السلام – بنشاط متجدد لكي يسهم في تهدئة الحالة السياسية في الكونغو. وندرك مدى تعقيد البرنامج، ولكن كما لاحظ السيد كترو أوشيما في جلسة مجلس الأمن التي عقدت في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، فإن الغاية من البرنامج أساسا لحماية المدنيين، ولا سيما خلال عملية الانتقال نحو السلام.

وبصدد التحدث عن جمهورية الكونغو الديمقراطية، طلب السيد أوشيما إلى مجلس الأمن أن يتخذ تدابير من أجل

نزع السلاح طواعية بغية وقف العنف ضد المدنيين ومن ثم يتسنى تحقيق الاستقرار في عملية السلام في هذا البلد الذي مزقته الحرب. ونحن نوافق على هذا التحليل. وفي هذا الصدد، ينبغي أن ننظر في عملية ”مدينة بونيا الخالية من الأسلحة“ التي أنشأها قوة الطوارئ المتعددة الجنسيات كجزء من ولايتها بموجب الفصل السابع بوصفها نهجا جديدا لنزع أسلحة الميليشيات المسلحة. ونود أن نستمع إلى رأي السيد غويهينو في هذا الصدد.

ويرحب وفدي بالأخذ في الحسبان العنصر المتعلق بكل من الجنسين على حدة في أعمال بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولقد تم تدريب وإرشاد موظفيها بشأن إدماج المنظور الجنساني في جميع جوانب أعمالهم.

وفي ما يتعلق بالأطفال – الذين أصابهم الأذى والذين هم ضحايا لهذا الصراع والذين سيظل أثر الندبات النفسية، وربما حتى البدنية، باقيا فيهم طوال حياتهم – أعرب عن الأمل في أن تنظر الحركات إلى تقرير الأمين العام الذي يدين كل حركة كونغولية تقريبا بصفته دعوة إلى الالتزام بالقانون الدولي. ونأمل أيضا في أن تعالج وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المختصة حالة أولئك الأطفال، وأغلبهم من اليتامى و/أو المقاتلين، بحكمتها المعهودة. وتعرب الكاميرون عن دعمها التام لهذه الوكالات والمنظمات.

وهناك بالفعل ثمة سبب يدعو إلى الأمل، وهو على وجه التحديد، كمشاركة جمهورية الكونغو الديمقراطية في عدة صكوك دولية تتعلق بحماية الأطفال. بذا، فإن تسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية يشكلان مهمتين ذواتي أولوية على الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية الاضطلاع بهما على نحو عاجل. وينبغي أن يكون بوسع الحكومة الاعتماد على دعم المجتمع الدولي من خلال بعثة الأمم المتحدة في الكونغو، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى المعنية بالوضع، والتي عليها أن توفر للحكومة المذكورة كل ما يلزم من مساعدة لتحقيق غاياتها.

لقد عانى الشعب الكونغولي الأمرين في سعيه من أجل تحقيق السلام. وعلى المجتمع الدولي واجب يحتم عليه إبداء تضامنه مع هذا الشعب في هذه اللحظة الحاسمة التي بدأت فيها عملية المصالحة الوطنية تؤتى أكلها. بل وقد تحدث السيد رامشران عن مسؤوليات دولية وعن إشراف دولي.

إن الكاميرون تود توجيه نداء عاجل إلى البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لكي تؤيد عملية السلام في هذا البلد وتعمل على إقناع حركات المتمردين التي لديها تأثير واضح عليها بأن تدخل طرفا في المسعى الرامي إلى إعادة بناء جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وختاما، أود أن أثني على الجهود الشجاعة التي بذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جانب بعثة الأمم المتحدة في هذا البلد، حيث عملوا في ظروف اتسمت أحيانا بدرجة بالغة الصعوبة. وأود أيضا أن أهنئ السيد آموس نامانغا نغونغي الذي لم يألُ جهدا طيلة رئاسته للبعثة، التي شارفت الآن على نهايتها. وأرحب كذلك بكل حرارة بتسلم السفير سوينغ منصبه الجديد، متمنيا له النجاح الكامل في أدائه لمهامه.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) سيدتي الرئيسة، أود أن أعبر عن شكرنا لكم لعقد هذه الجلسة لمناقشة حالة حقوق الإنسان في الكونغو الديمقراطية. ونشكر السيد جان ماري غينو وكيل الأمين العام على الإحاطة الإعلامية الشاملة والدقيقة التي قدمها، وكذلك السيد

برتراند رامشران، نائب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على المعلومات التي قدمها أيضا.

لقد عدنا مؤخرا من جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد أن شاركنا في بعثة المجلس إلى أفريقيا والتي كان هدفها الرئيسي تعزيز عملية السلام هناك وتأكيد احترام جميع الأطراف المحلية والإقليمية لاتفاقي بريتوريا ولوساكا لتحقيق السلام. ولم تكتفِ البعثة بمناقشة هذه الجوانب فحسب، بل إن ما تم التأكيد عليه من قبل رئيس البعثة السفير دو لا سابليير وجميع أعضاء البعثة الآخرين في اللقاءات التي عقدت مع جميع الفصائل والمسؤولين هو أن مرتكبي المجازر التي وقعت في إيتوري يجب ألا يتمكنوا من الإفلات من العدالة. كما تم التأكيد على أن ممارسات مثل القتل والتعذيب والاعتقال وترحيل المدنيين والاغتصاب وتفتيت العائلات والاختطاف إنما هي ممارسات وجرائم لا يمكن للمجتمع الدولي ولمجلس الأمن بشكل خاص أن يقبل بها أو أن يتساهل مع مرتكبيها.

إن سورية تعرب عن ترحيبها وارتياحها لتشكيل الحكومة الانتقالية التي تضم مختلف الفصائل في جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب الاتفاق الشامل. ونأمل أن تكون هذه الخطوة خطوة رئيسية على طريق وقف انتهاكات جميع حقوق الإنسان. ونأمل أن تبدأ لجنة مراقبة حقوق الإنسان ولجنة المصالحة عملهما في أسرع وقت ممكن لتوحيد موقف جميع الكونغوليين للحفاظ على بلدهم ولإنهاء جميع الانتهاكات التي تخص حقوق الإنسان.

إن التقرير المطروح أمامنا والمعلومات الموجودة فيه عن الجرائم التي تم ارتكابها في أحداث مامباسا لا يمكن إلا أن تثير فينا مشاعر السخط والغضب إزاء مرتكبي هذه الجرائم.

أود في نهاية مداخلتي أن أقوم بتوجيه سؤال إلى السيد رامشران يتعلق بشكل خاص بالآليات المحلية والدولية التي يمكن اللجوء إليها لاحقا في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمعاقبة منتهكي حقوق الإنسان ومرتكبي المجازر التي تمت الإشارة إليها في التقرير المطروح أمامنا، وخاصة في ضوء تشكيل لجنة المصالحة ومراقبة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على الترتيب لعقد هذا الاجتماع بشأن مسألة بالغة الأهمية في الحياة الدولية، وبالنسبة للمجتمع الكونغولي بوجه خاص. وإننا نشكر وكيل الأمين العام السيد غينو ونائب المفوض السامي لحقوق الإنسان على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما.

إننا سنمتثل لطلبكم، سيدتي الرئيسة، ولن ندلي ببيان. وسنحتفظ بذلك لمناسبة افتتاح المناقشة في ١٨ تموز/يوليه. بيد أن بودنا، قبل أن نطرح سؤالا على السيد رامشران، أن نبدي ملاحظة مختصرة: إن التقارير التي قدمت إلى المجلس بشأن الأحداث التي وقعت في مامباسا ودرودرو لتبعث بالفعل على القلق. وإنه لا يسعنا أن ندع هذه المناسبة تمر دون أن نعرب عن سخطنا وأشد استنكارنا لتلك الانتهاكات الفظة التي طاولت حقوق الإنسان. وإننا لنعرب عن عميق تضامننا مع شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي طالما عانى ووقع ضحية أعمال جبن لا توصف، مشددين كل التشديد على ضرورة عدم السماح بأي شكل من الأشكال لمرتكبي هذه الأعمال والمحرضين عليها بالإفلات من العقاب.

والسؤال الذي نود أن نطرحه على السيد رامشران هو التالي: ألا يخشى – في سياق مسعى السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث لعبت المصالحة والعفو في ظروف

مماثلة من الصراع المدني في بلدان أخرى دورا سياسيا ونفسيا هاما أدى في بعض الأحيان إلى إطلاق حملات عفو عام - أن تصبح هذه الجرائم، وهذه الانتهاكات لحقوق الإنسان طي النسيان وأن تقدم العدالة قربانا على مذبح المصالح السياسية العليا كما حدث في كثير من الأحيان؟ ما هو الموقف العام للمفوض السامي لحقوق الإنسان في مثل هذه الحالات؟ وما هي الإجراءات التي يحتمل أن يتخذها المفوض السامي في حال بروز اتجاه من هذا النوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟

السيد دو لا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أبدأ كلمتي بشكر السيد غينو والسيد رامشاران على إحاطتيهما. وإني أشيد بالجهود التي اضطلع بها موظفو حقوق الإنسان التابعون لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وإنهم في نظري لجديرون بهذه الإشادة.

سوف أبادر سيدتي الرئيسة، من دون أن أدلي حسب طلبك ببيان، بتناول ملاحظات السيد غينو بشأن التطورات السياسية، ثم أتطرق بعدها إلى مسألة حقوق الإنسان.

وقبل بضعة أيام، رحب المجلس، بحق، بالتسوية المتعلقة بمشكلة القوات المسلحة، والتي فتحت الطريق لإقامة الحكومة الانتقالية في كينشاسا. وهذه خطوة هامة أشار إليها السيد غينو بحق. وقد أعرب عن قلقه إزاء الحالة في كيفو وندد بما يحدث هناك. وأشار إلى بعض التطورات الشيقة، ومنها على سبيل المثال، الانتهاء من مرحلة التنفيذ الأولى المتفق عليها لوقف إطلاق النار والانسحاب، والتي أعقبت الاجتماعات التي نظمتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يومي ١٩ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

وأود أن أبدي بعض الملاحظات المتعلقة بالحالة في بونيا تأكيدا على نقطة أثارها السيد غينو وأعتقد أنها مهمة. أولا، إن قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات كان لها الأثر المفيد المطلوب هناك. ورغم المشاكل السوقية المتصلة بسوء حالة مهبط الطائرات، تم نشر تلك القوة بأسرع مما كان متوقعا. وكان من نتائج ذلك تثبيت الوضع الأمني وبدء عودة السكان المدنيين.

وقد أشار السيد غينو إلى أن هذا بدأ يغير التوازن بين أولئك الذين يحملون البنادق والأطراف الشرعية، أي الإدارة المؤقتة في إيتوري، التي تستحوذ على مجال سياسي تعمل في إطاره. وكما قال السيد غينو، فإن المدنيين هم المستفيدون من هذا. وما يهمني هو أنه قد تم إعداد استراتيجية تستلهمها وكالات الأمم المتحدة والمانحون الآخرون فيما يقومون به من أنشطة. وإنني أهتم أيضا بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لضمان أن تحل فرقة عمل قوية محل قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات بحلول ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

وأنتقل الآن إلى مسائل حقوق الإنسان، حيث أن الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السيد رمشران والسيد غينو تبعثان على الاكتئاب حقا. ونحن نذكر جميعا ما أعلنته السيدة مكاسكي قبل أن تقوم بعثة مجلس الأمن بزيارة المنطقة. في ذلك الوقت، بطبيعة الحال، كان التوصل إلى الحقيقة بشأن الانتهاكات هو الخطوة الأساسية الأولى لتقديم المساعدة للضحايا، ولمكافحة الإفلات من العقاب أيضا. وكان السيد رمشران مُحِقاً في تشديده على أهمية مكافحة الإفلات من العقاب. وهذا ما يؤكد عليه المجلس ولجنة حقوق الإنسان في كثير من الأحوال.

وقبل أن أطرح عددا من الأسئلة، أود أن أعلق على التوصيات. إننا نوافق على ضرورة أن تنشئ الحكومة

الانتقالية آلية قضائية مناسبة لضمان محاكمة أولئك المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

كما نعتقد أن من الضروري ألا يتاح للمتورطين في تلك الانتهاكات اللجوء إلى أي مكان. ونوافق أيضا على أن مكافحة الإفلات من العقاب تعني أن على الأمم المتحدة أن تعمل أيضا على ذلك الأساس. ولا بد أن تعكف جميع هيئات الأمم المتحدة على دراسة الكيفية التي نضمن بها نجاح مكافحة الإفلات من العقاب. ونوافق على ضرورة دعم إنشاء آليات وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب إنشاء لجنة وطنية للحقيقة والمصالحة، وتعزيز قدرات النظام القضائي.

ولدى قراءتي للتقريرين، طافت في ذهني ثلاثة أسئلة. أولا، في الفقرة ٢٩ من التقرير عن أحداث درودرو، ثمة توصية بأن ننظر في إمكانية إيفاد فريق تحقيق دولي إلى إيتوري والجزء الشرقي من البلاد في وقت مناسب. فما هو الوقت المناسب لذلك، في تقدير واضع التقرير؟ هل يمكن للسيد رمشران أن يكون أكثر تحديدا؟

ثانيا، تشير الفقرة ٣٠ إلى احتمال قيام مقرري حقوق الإنسان التابعين للجنة حقوق الإنسان ببعثة مشتركة للتحقيق. ولست أدري كيف يمكن الجمع بين بعثة مشتركة من المقررين الخاصين وفريق التحقيق الدولي.

ثالثا، هل يمكن للمراقبين العسكريين أن يبلغوا عن انتهاكات حقوق الإنسان؟ ألا ينبغي أن يتمتع مراقبو حقوق الإنسان بنفس الحماية؟

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد غينو والسيد رمشران على تقريريهما. ونحن نرحب بقوة بهذه الجلسة العلنية الثانية التي يعقدها المجلس مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعتقد أن هذا الحوار بين المكتب والمجلس ينبغي أن يستمر وأن يتعزز وأنه يمكن أن يصبح نموذجا لتناول بنود أخرى معروضة علينا. وهذه الجلسات تذكرنا أيضا بحقيقة أن العمل العسكري وحده - رغم أهميته في حالات معينة - لن يحقق حلا دائما للصراع. ونحن في حاجة إلى نهج شامل إزاء الأمن وحقوق الإنسان، وحقوق الإنسان عنصر أساسي في ذلك النهج.

ويؤكد التقريران أن بعض الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان في التاريخ الحديث قد ارتكبت على نطاق واسع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيكون التقريران حاسمين عندما يتعلق الأمر بإحالة مرتكبي هذه الجرائم التي لا توصف إلى العدالة. ونرى أن هذين التقريرين متوازنان ويتمتعان بالمصداقية؛ وينبغي أن يكونا أساسا للعمل من أجل التأكد من أن هذه الجرائم البغيضة لن تفلت من العقاب.

إننا نأسف لأنه كان لا بد من اختصار التحقيق في أحداث درودرو بسبب القيود الأمنية. وفي حقيقة الأمر، فإنه أمر بغيض أن يضطر فريق كان يقوم بالتحقيق في مذبحة ارتكبت مؤخرا إلى أن يغادر البلاد بسرعة لأن مذابح أخرى كانت تلوح في الأفق. ونحن نرحب بإجراء مزيد من التحقيقات في أسرع وقت ممكن، حسبما يوصي التقرير.

ورغم أن أحداث إيتوري كانت رهيبة، كان من الحقائق المحزنة أن تقع انتهاكات مماثلة لحقوق الإنسان في أجزاء أخرى من جمهورية الكونغو الديمقراطية في السنوات الأخيرة. ولا تزال الحالة في منطقة كيفو، على سبيل المثال، تبعث على قلقنا العميق.

إن إعلان الرئيس كابيلا بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ عن تشكيل حكومة انتقالية يمثل خطوة هامة نحو تحقيق الديمقراطية والسلام، ونرحب بهذه الخطوة ترحيبا حارا. والتقريران المعروضان علينا اليوم يبرزان الأهمية الحاسمة لإرساء سيادة القانون وبناء القدرة في مجال حقوق الإنسان.

ونحث المؤسسات الانتقالية على أن تجعل من سيادة القانون وحقوق الإنسان أولوية وأن تتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تعزز عنصر حقوق الإنسان بها بفضل قرار المجلس ١٤٦٨ (٢٠٠٣)، وغيره من الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة في هذا الشأن.

إننا نحث البلدان المجاورة على العمل مع المؤسسات الانتقالية بروح تعاونية. ولا بد أن ينتهي تماما تدخل البلدان المجاورة في الصراع. ويجب ألا تكون بعد الآن جزءا من المشكلة، بل يجب أن تصبح جزءا من حلها.

وفي ذلك السياق، أود أن أطرح سؤالا على السيد رامشران. ما هي الخطوات التالية الممكنة التي يتعين اتخاذها من أجل تعاون حكومة الكونغو الديمقراطية والأطراف الخارجية في الصراع، لا سيما رواندا وأوغندا؟ كيف يرى إمكانية اتخاذ المزيد من الخطوات في ذلك الاتجاه؟

إن ألمانيا تؤيد التوصيات التي قدمت في التقرير المعروض على المجلس اليوم. ومطالبة التقرير جميع البلدان بألا تمنح ملاذا لمرتكبي الجرائم مهمة بصورة كبيرة وتقتضي تأييدنا الكامل. ونشيد خاصة بتسليط المفوض السامي الضوء على الدور الإيجابي الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية في منع الإفلات من العقاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشعر بأن هذا يمثل تذكرة مفيدة للمجلس بأن المحكمة الجنائية الدولية تبرز بوصفها آلية هامة للتصدي لحالات الصراع وما بعد الصراع، وأن الشواغل إزاء معايير المحكمة الجنائية الدولية وحيادها لا أساس لها. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية دولة زميلة طرفا في المحكمة الجنائية الدولية، ومن الطبيعي تماما أن تتحول إلى المحكمة الجنائية الدولية بحثا عن المساعدة في معالجة عيوب نظامها القضائي. ونشجع التعاون الوثيق بين المؤسسات الانتقالية الجديدة والمحكمة الجنائية الدولية.

كما أننا نؤيد نداء المفوض السامي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الحكومة الانتقالية التي ستشكل في المستقبل لكي تنشئ آلية قضائية تسعى لمعاقبة مرتكبي الجرائم، بالإضافة إلى إنشاء آليات أخرى للعدالة الانتقالية. ولكن ذلك لن يكون ممكنا بدون مساعدة من المجتمع الدولي. وألمانيا على استعداد، للإسهام في تلك الجهود كما أنها راغبة في ذلك بهدف تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون.

السيد مونيوس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أُعرب عن تقديري للإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - ماري غينو، بشأن الحوادث المأساوية التي حصلت في مامباسا، وللإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد رامشران نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان، بشأن الحوادث التي وقعت في منطقة درودرو.

ونوعا ما، اعتدنا الاستماع إلى معلومات تتعلق بوقوع أعمال عنف خطيرة وانتهاكات لحقوق الإنسان في المنطقة الشمالية الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. لكن التقرير، الذي يبدأ باستيلاء قوات حركة تحرير الكونغو/ التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية على مامباسا، يصف مستوى جديدا للعنف، مستوى جديدا للقسوة. ولذلك السبب نود أن نعرب عن شجبنا الخاص وقلقنا فيما يتعلق بالقسوة التي ترتكب ضد السكان المدنيين، لا سيما النساء والأطفال.

وعلاوة على ذلك، فإن أخطر جوانب التقرير أن تلك الانتهاكات لحقوق الإنسان قام بتخطيطها وتنسيقها كبار القادة في تلك الحركات المتمردة، وما فتئت تستخدم بوصفها أداة حرب لنشر الخوف ولتشريد السكان. إن التقرير يقول ذلك بوضوح. ولنقرأه بعناية: إن بعض القادة

والعقداء وعدوا بأيام من النهب. واعتمد ذلك على الأعمال العسكرية. وكان هناك تخطيط ونية مبيتة، أعتقد أن من المهم التركيز عليها. ولذلك، فإن الحوادث التي وقعت في مامباسا ودرودرو تؤكد الحالة المعقدة والخطيرة لانعدام الأمن والعنف التي تؤثر على المنطقة. وحقيقة أن كل الجماعات المتمردة تقوم بتوظيف القاصرين للاشتراك في العمليات العسكرية تستحق اهتمامنا الخاص.

وفيما يتعلق بهدف إرساء العدالة ودعم السكان المدنيين، فإن الفريق الخاص لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يقترح مجموعة من التوصيات التي يؤيدها وفدي تأييدا تاما. وتستحق التوصية بتوفير المساعدة النفسية لضحايا الاغتصاب والذين شاهدوا الإعدامات والأعمال المروّعة الأخرى - الأطفال، بصورة خاصة، يتطلبون مساعدة عاجلة وخاصة - اهتماما خاصا.

وبالتالي، فإن بلدي يقدر هذه الفرصة ليؤكد من جديد أشد إدانته لتلك الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها مختلف الفصائل المتحاربة. ومما يدعو إلى الأسف أننا نشهد مستويات العنف تلك في بداية القرن الحادي والعشرين. إننا نجدد تأكيد الحاجة إلى إنهاء دورة الإفلات من العقاب المستمرة في المنطقة. وهنا، فإن التحدي يواجه المجتمع الدولي، لكنه أيضا يواجه الكونغوليين أنفسهم بصورة أساسية لا سيما الحكومة الانتقالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن جانبنا، فإننا نؤمن بأن من الجوهري تعزيز وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بولاية تمكّن قواتها من توفير الحماية اللازمة للسكان المدنيين. كذلك، نرى أن من المهم أن ينشئ الأمين العام فريقا دائما في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي الختام، نود أن نسأل السيد غينو والسيد رامشران - تمشيا مع ما سأل عنه العديد من المتكلمين السابقين، وربما ممثل فرنسا بصورة خاصة - عن رأيهما في الإمكانيات الحقيقية لتقديم مرتكبي الجرائم والعقول المدبرة لها الذين وصفوا في التقرير الخاص إلى العدالة، وعن الآليات ذات الصلة. إن إحدى الإمكانيات يمكن أن تكون إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، لكن مع عدم الإخلال بالتوصيات نفسها، التي ذكرت التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. وأعتقد أن المسألة جوهرية لمنع الإفلات من العقاب ولضمان ألا تحصل تلك الأعمال أبدا مرة أخرى في المستقبل.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أيضا أن يشكر السيد غينو والسيد رامشران على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين جدا اللتين قدماهما اليوم.

إن التقارير عن الفظائع البغيضة التي ارتُكبت في إيتوري، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أقل ما يقال إنها تثير القلق بصورة كبيرة. ونحن نتشاطر مشاعر الغضب التي أعرب عنها حول هذه الطاولة، كما أننا نؤمن إيمانا شديدا بأنه ينبغي ألا يكون هناك إفلات من العقاب لمرتكبي تلك الجرائم.

وبالرغم من ذلك، تعزز التقارير من قضية وجود واسع وقوي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية. إن باكستان تؤيد تأييدا تاما ذلك التقرير - الذي قدمه الأمين العام وآخرون - وستواصل العمل مع أعضاء المجلس الآخرين لترجمته إلى واقع. كما أننا نرحب بتشكيل الحكومة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونحث جميع الأطراف المعنية على التقيد الكامل بالاتفاقات التي أبرمتها.

ولكن أود أن أضيف إلى تلك الملاحظات الموجزة، احتراما لالتماس الرئيس لكي نجعل من هذه الجلسة جلسة

تفاعلية، الأسئلة التالية. أولا، ما هي التوقعات لإقناع تلك الفصائل التي وافقت على المشاركة في الحكومة الانتقالية بأن تلقي أسلحتها وأن تبدأ العمل بجدية لتشكيل جيش وطني موحد؟

ثانيا، ماذا ستكون الآلية لمنع هؤلاء المقاتلين والقادة الذين تورطوا في ارتكاب فظائع وغيرها من الجرائم البشعة من الانضمام إلى الجيش الوطني؟

سؤالي الأخير موجه إلى السيد رامشران: كيف يرغب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في متابعة نتائج التحقيقات في مامباسا ودرودرو بغية تقديم مقترفي تلك الجرائم إلى العدالة؟

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أولا، أود أن أتقدم بالشكر إلى وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومثلما هو الحال دائما، كانت إحاطته الإعلامية غنية بالمعلومات وفسرت بجلاء الحالة على أرض الواقع. ولكنني أعتقد أن الحالة التي وصفها اليوم تختلف عما رأيناه في الماضي، إذ حدثت تطورات إيجابية في البلد، ونحن نرحب بها ترحيبا حارا. فقد تم أخيرا تشكيل الحكومة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل أملا مخلصا في أن يكون ذلك بداية جديدة في تاريخ الشعب الكونغولي، وأن يسلك ذلك الشعب في نهاية المطاف الطريق صوب الاستقرار والاستقلال والازدهار.

ونود أيضا أن نتقدم بالشكر إلى نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان على إحاطته الإعلامية. فقد كان عرضه لحالة حقوق الإنسان في مامباسا ودرودرو مثيرا للصدمة بحق. وتستحق بعض توصياته أن يدرسها المجلس دراسة إضافية تفصيلية. وهناك حاجة إلى زيادة تعزيز الجهود المبذولة لحماية حقوق الإنسان.

وبصفتي عضوا في مجلس الأمن، شاركت في البعثة التي زارت جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشهدت بنفسي الفقر وعدم الاستقرار والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان. ورأيت أيضا الجنود الأطفال. وقد كان أولئك الأطفال بحق صغار السن جدا. ولا يبلغ طول بعضهم طول الأسلحة التي يحملونها. وأثناء زيارتنا لبونيا، التقينا بعض المسؤولين في الإدارة المؤقتة وأعضاء منظمات غير حكومية كانوا موجودين هناك. وقالت سيدة شيئا لا يمكن نسيانه. ذكرت في نهاية كلامها شعارين. الأول كان ”عاشت جمهورية الكونغو الديمقراطية“. وهذا يمكن فهمه بسهولة لأنها، بصفتها من سكان البلد، تأمل بطبيعة الحال أن يصبح بلدها مستقلا ومزدهرا. ومع ذلك فشعارها الثاني هو الذي كان مثيرا لأكبر قدر من الدهشة. فقد قالت ”عاشت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية“. وانطلاقا من ذلك، يمكننا أن نفهم أن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية يضع ثقة كبيرة في الأمم المتحدة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويتوقع منهما الكثير. ذلك لأن البعثة قد أدت دورا جيدا وإيجابيا جدا في حياة ذلك الشعب الذي طالت معاناته. ولا شك في أنها تستطيع أن توفر الدفء والأمن للشعب هناك. إن ما قالته تلك السيدة يوضح أن البعثة، بحمايتها لحقوق الإنسان في البلد، قد أدت دورا إيجابيا جدا. وأعتقد أن عباراتها هي أفضل إقرار بعمل البعثة. وحيث أن البعثة قد أدت هذا الدور الإيجابي في البلد، أرجو من وكيل الأمين العام غينو أن يبلّغ المجلس بما يمكن للبعثة أن تضيفه إلى عملها لحماية حقوق الإنسان فيما بين أبناء شعب ذلك البلد.

السيد بوبكر ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أيضا أن يشكر السيد غينو على سرد المستجدات بشأن التطورات السياسية الأخيرة، والسيد رامشران على عرضه المؤثر لحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو

الديمقراطية. والطريقة التي وصف بها الانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في إيتوري، ولا سيما في مامباسا ودرودرو، توضح على نحو كبير مدى الفظائع التي اقترفت، ويرجع ذلك بوجه عام إلى الكره العرقي والطمع في المال والقوة السياسية. ويعتقد وفدي أنه يجب التحقيق على نحو شامل في تلك الأعمال التي تستحق الشجب والمتعمدة والتي يجب عقاب المحرضين عليها ومقترفيها بحسب مسؤوليتهم عنها.

ونحن نرحب بالإعلان الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه بشأن تشكيل حكومة انتقالية للوحدة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا جزء من الالتزام الذي تعهدنا به أمام مجلس الأمن أثناء بعثته الأخيرة إلى وسط أفريقيا. ونؤمن بأنه يمكن أن يوفر بداية العودة إلى الوحدة والمصالحة والسلام في البلد، الذي عانى كثيرا من سنوات حرب لا معنى لها.

ويجب اتخاذ تدابير عملية فيما يتعلق بمسألة الإفلات من العقاب الذي يتفق المجتمع الدولي برمته على ضرورة وضع نهاية له. وفي ذلك السياق، يعتقد وفدي أنه، مثلما ذكر السيد رامشران من فوره، ينبغي أن يولي المجلس كامل اهتمامه لإنشاء لجنة وطنية لمراقبة حقوق الإنسان ولجنة وطنية للحقيقة والمصالحة. وعلى حكومات البلدان المتاخمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية دور مهم أيضا تؤديه، حيث يمكنها التأثير إيجابيا على الحركات المسلحة المختلفة التي تعمل على نحو رئيسي في الجزء الشمالي الشرقي من البلد.

ووفدي مقتنع بأنه نتيجة لتشكيل الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية، سيصبح جميع الكونغوليين من دون استثناء قادرين على التغلب على خلافاتهم بغية تحقيق الأهداف الأساسية المتمثلة في استعادة توافق الآراء الوطني وعودة السلام والتنمية إلى بلدهم، الذي حبته الطبيعة بإمكانيات هائلة.

وفي ختام بياني، وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد باكستان، أود أن أسأل ما هي التدابير العملية المتوسطة والبعيدة الأمد التي يتوخاها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بغية الإسهام في كفالة إنهاء الإفلات من العقاب حيال الانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان؟

السيد كنغ (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نحن ممتنون للتقريرين المعروضين على المجلس وللإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم. ونشاطر الآخرين اشمئزازهم من أشكال سوء المعاملة التي سمعنا وصفها اليوم ومن عدم احترام الحياة البشرية. ولقد سمعنا عن استعمال الاغتصاب والتشويه بوصفهما سلاحين للحرب، وعن السلب الذي تلجأ إليه الجماعات المسلحة بوصفه وسيلة لإدامة عملياتها، بمعنى آخر، بوصفه وسيلة لمواصلة الصراع. ويبدو ذلك الاستخفاف بحياة الأشخاص العاديين في الكونغو أمرا شائعا بين جميع أطراف الصراع. ويتعين إنهاؤه.

ومثلما شدد متكلمون آخرون، يجب أن نضع نهاية لثقافة الإفلات من العقاب. ولكن لحقوق الإنسان أيضا التزام إيجابي وخاصة ممن يمسكون بزمام السلطة. ومن الضروري أن نرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية تطور ثقافة الكرامة واحترام الجميع، ويجب أن تبدأ من أعلى. ويجب أن يصبح ترسيخ القانون والنظام، واحترام حقوق الإنسان والعدالة على رأس أولويات الحكومة الانتقالية. ومن الضروري أن تعمل ترتيبات اقتسام السلطة في الحكومة الانتقالية الجديدة لصالح جميع أفراد شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهناك ضرورة لتفادي حالة تصبح فيها تلك الترتيبات محفلا جديدا للصراع فيما بين الصفوة السياسية.

وبالنظر إلى أبعد من ذلك، سيكون من الضروري أن يفضي الانتقال إلى انتخابات حرة ونزيهة. وينبغي للحكومة الانتقالية أن تنشئ منذ البداية ثقافة للحرية السياسية وحرية التعبير وحرية الإعلام. والأهم من ذلك، ينبغي لكل الأطراف الكونغولية أن تصغي إلى أولئك الذين يمثلوها وأن تحترم حقوقهم واحتياجاهم ورغباهم.

وسنكون ممتنين لأية تعليقات إضافية من السيد غينو والسيد رامشران بشأن كيفية زيادة تعزيز رصد حقوق الإنسان – على سبيل المثال، إشراك المجتمع المدني، خاصة على الصعيد المحلي. وبشكل أعم، كيف يمكننا تعزيز مشاركة المجتمع المدني في عملية الانتقال؟ كذلك، وكما استمعنا، بُذلت بعض الجهود الطيبة لمعالجة القضايا المتعلقة بالجنسين، ولكن هل هناك المزيد مما يمكن أن نفعله، بما في ذلك ما نفعله من خلال بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بغية كفالة أداء المرأة لدور كامل في جميع مجالات الانتقال هذه، وكذلك أداء دور أكبر في الحكم والتنمية؟

السيد ريتشيف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أعرب عن امتنان وفد بلادي للرئاسة الإسبانية على المبادرة التي اتخذها لتنظيم هذه الجلسة. كما أود أن أشارك الآخرين في شكر السيد غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد رامشران، نائب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، على تقريريهما الشاملين وشديدي التركيز.

لقد رسم هذان التقريران صورة تثير قلقنا الشديد. فحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خاصة في الجزء الشرقي من البلاد، مروعة تماما. ومثلنا مثل غيرنا، ندين بقوة المذابح الشائنة والإساءات الأخرى لحقوق الإنسان التي اقتُرفت في إيتوري، وكذلك في مناطق أخرى من الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونشاطر وجهة نظر المفوض السامي بشأن الأسباب الجذرية للحالة في البلاد. فبالفعل، هناك حلقة مفرغة من الانتهاكات الكثيفة لحقوق الإنسان والانتقامات، يعززها الإفلات من العقاب. ونحن نتفق على أنه لا يمكن لمستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يرتكز على أساس ثقافة الإفلات من العقاب. فليس هذا أمرا مرفوضا أخلاقيا فحسب، بل لا يمكن، فضلا عن ذلك، أن يسهم في إقامة مؤسسات انتقالية مستقرة أو في المصالحة الوطنية والسلام المستدام الطويل الأجل.

وهناك أهمية حاسمة لمثول أولئك المدانين بارتكاب انتهاكات فاحشة لحقوق الإنسان أمام العدالة. وتدعم بلغاريا توصية المفوضية السامية لحقوق الإنسان التي تقترح أن تنظر السلطات الانتقالية، على وجه الإلحاح، في إنشاء آلية قضائية ملائمة بهدف محاكمة المرتكبين المزعومين لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في إيتوري وأنحاء أخرى من الأراضي الوطنية.

إن إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة، وكذلك فكرة المرصد الوطني لحقوق الإنسان، يمكن أن يسهما بدرجة كبيرة في تعزيز عملية السلام.

ومن وجهة نظرنا، لكي تكون عملية السلام مستدامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من الضروري أيضا أن ترتكز حقوق الإنسان على أساس متين. وفي هذا الصدد، نتفق تماما مع توصية المفوض السامي لحقوق الإنسان بأن يدعم مجلس الأمن إنشاء مؤسسات وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتوطيد القدرة العملية للنظام القضائي في كل أرجاء البلاد.

أخيرا، سيرحب وفد بلادي بأية تعليقات إضافية من السيد رامشران والسيد غينو فيما يتعلق بالدور الفعلي الذي يمكن للمفوضية السامية لحقوق الإنسان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة برمتها أن تؤديه في تقديم المساعدة إلى السلطات الانتقالية بغية معالجة مسألة الإفلات من العقاب.

السيد وليمسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بالشكر إلى نائب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد رامشران، ووكيل الأمين العام جان - ماري غينو على إحاطتيهما الإعلاميتين لمجلس الأمن صباح اليوم بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الصراع الدموي والعنيف في الكونغو أمر مأساوي. فلأكثر من ثلاثة أعوام ونصف العام تُرتكب عمليات قتل وحشية واغتصاب وسلب ونهب. ولقي أبرياء حتفهم على أيدي المتحاربين ومن الأمراض وسوء التغذية وعواقب أخرى للحرب. ويقدر البعض أن الخسائر البشرية لهذه الحرب قد بلغت أكثر من ٣ ملايين نسمة. وارتُكبت بعض أسوأ الأعمال التي يمكن تصورها، بما في ذلك أكل لحوم البشر. وكان ضحايا هذا الصراع بصفة خاصة من النساء والأطفال. وحظي عدد كبير جدا بمناخ الإفلات من العقاب الذي ارتُكبت في ظله هذه الأعمال المشينة. وبصراحة، كان المجتمع الدولي بطيئا جدا وخائفا جدا حتى يرد على هذه الجرائم الخطيرة، وأخفق زعماء مختلف الفصائل المتحاربة في النهوض بمسؤولياتهم لإنهاء الوحشية المفرطة لقواتهم.

لقد استمع مجلس الأمن قبل عام تقريبا إلى إحاطة إعلامية من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان آنذاك، ماري روبنسون، بشأن الفظائع التي وقعت في كيسانغاني في أيار/مايو ٢٠٠٢. وكان التقرير وافيا وتفصيليا ومفيدا جدا. ولقد صُدم أعضاء مجلس الأمن وأصيبوا بالجزع، وكانوا محقين تماما في ذلك، مما قيل لهم. لقد كانت الإساءة لحياة البشر وحقوق الإنسان مثيرة للاشمئزاز؛ وكانت روايات قطع الرؤوس منفرة. وفي ذلك الحين، شكر مجلس الأمن المفوضة السامية على عملها الجيد وأدان بشدة مرتكبي الأعمال المشينة في كيسانغاني، وأعاد التأكيد على المبدأ الحاسم القائل إنه لا يمكن أن يكون هناك مناخ للإفلات من العقاب، وأنه لا بد من وقف هذه الجرائم ويجب إخضاع المسؤولين عنها للمساءلة.

ونظرا لهذه الأحداث وأعمال مجلس الأمن، من المؤسف والمحزن أن نضطر إلى الاجتماع مرة بعد الأخرى بشأن الفظائع والانتهاكات البشعة لحقوق الإنسان في شرقي الكونغو. ففي شباط/فبراير، اجتمع المجلس في جلسة رسمية للاستماع إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، سيرجيو فييرا دي ميللو، وهو يبلغ عن الحالة المأساوية لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأدرج المفوض السامي في تقريره بعض النتائج الأولية المتعلقة بالجريمة البشعة التي ارتكبتها في مقاطعة إيتوري الخريف الماضي قوات الحركة الوطنية لتحرير الكونغو وحليفتها حركة المتمردين - التجمع الوطني الكونغولي من أجل الديمقراطية. وفي ذلك الحين، استمع وفد الولايات المتحدة بامتعاض وحزن شديد لأوصاف المفوض السامي للأعمال المفرطة المتمثلة في التعذيب والاغتصاب والقتل وأكل لحوم البشر. وقد أثبت التحقيق الذي أجرته الأمم المتحدة أن هذه الفظائع كانت جزءا من حملة منتظمة ومروعة من الاعتداءات المرتكبة ضد المدنيين في الغابات الواقعة شمال شرقي الكونغو، وكان الأطفال من بين ضحاياها. والواضح أن الثوار أطلقوا على حملة الرعب التي قاموا بها ”عملية

مسح السبورة''، وعرضت العملية على الشعب بوصفها حملة تلقيح تقريبا.

وفي ذلك الوقت، أعربنا عن إدانتنا لهذه الأعمال المروعة، وقلت في جلسة المجلس بتاريخ ١٣ شباط/فبراير:

''إن ما سمعناه اليوم عن الحالة المأساوية لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والجرائم الفظيعة التي ترتكبها مختلف الفصائل المسلحة، يعيد التأكيد بشكل مأساوي على أنه يجب أن نضع حقوق الإنسان في طليعة جهودنا الرامية إلى تشجيع السلم الدائم وقيام حكومة انتقالية جديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية''. (S/PV.4705، الصفحة ١١)

أما بالنسبة إلى آخر ضحايا الوحشية في الكونغو، فإن كلامنا لا يجديهم نفعا وأعمالنا ليست كافية. فبعد مرور خمسة أشهر، ترددنا تفاصيل عن المزيد من الفظائع التي ارتكبت في أماكن أخرى في الكونغو. ولقد وعد جان - بيار بيمبا في فصل الشتاء الماضي، وهو زعيم الحركة الوطنية لتحرير الكونغو، بالتصدي للفظائع المرتكبة في مامباسا. وأعلن أن جماعته من الثوار اعتقلت خمسة من أعضائها، بمن فيهم رئيس العمليات في مقاطعة إيتوري، المقدم فريدي نغاليمو. وقال إن الخمسة سيواجهون المحاكمة في محكمة للثوار.

وتشعر حكومة الولايات المتحدة بخيبة أمل شديدة حيال الطريقة غير الصحيحة التي أدارت بها الحركة الوطنية لتحرير الكونغو محاكمة المتهمين بارتكاب فظائع في مامباسا. ونحن نتشاطر تماما التقييم بأن تلك المحاكمات كانت معيبة إلى حد خطير. ونشعر بالقلق إزاء الحقوق القانونية غير الكافية الممنوحة للمتهمين في تلك المحاكمات، وإزاء الإلحاح في تجاهل الطابع الخطير للجرائم، حسبما يبدو من العقوبات الخفيفة التي صدرت، ومن عدم اتهام أحد بارتكاب جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب. إن فشل تلك الإجراءات لن ينهي ثقافة الإفلات من العقاب؛ ومن المحزن أن ذلك الفشل يديم ثقافة الإفلات من العقاب هذه.

في الأسبوع الماضي تحديدا، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا يهنئ فيه الأطراف الكونغولية على تشكيل حكومة انتقالية. ويبدو أن المسألة الصعبة الخاصة بمن يتولى منصب وزير الموارد ورئيس موظفي ديوان الحكومة قد حلت. وفي ٣٠ حزيران/يونيه تلا الرئيس كابيلا في مبانداكا القائمة الكاملة للوزراء. ومن المتوقع أن يقسم اليمين القانونية بحلول نهاية تموز/يوليه نواب الرئيس، وأعضاء الحكومة من الوزراء وأعضاء الجمعية الوطنية. وقد رحبت حكومة الولايات المتحدة بالإعلان عن الحكومة الانتقالية. ونحن نرحب أيضا بالتحرك نحو تنصيب الحكومة الانتقالية. ونرحب أيضا بالحل التوفيقي المتعلق بالاندماج العسكري.

علاوة على ذلك، يرحب وفد بلدي بالتقرير الذي قدمه وكيل الأمين العام، السيد غينو، هذا الصباح بأن جهود التحقق جاري بذلها في إقليم إيتوري، وبأن بونيا أعلنت في ٢٧ حزيران/يونيه منطقة خالية من الأسلحة، وبأن ٦ ٠٠٠ من المشردين داخليا عادوا إلى بونيا، وبأن إدارة إيتوري المؤقتة تزداد نشاطا، وبأن إقليم إيتوري يبدو مستقرا. تلك أنباء طيبة. ويرحب وفد بلدي أيضا بتقرير السيد غينو بأن فرقة العمل الثانية ستبدأ الانتشار بتاريخ ١٥ آب/أغسطس، وبأن القوة المتعددة الجنسيات في بونيا بدأت تغير التوازن بين المتمردين والسلطة الشرعية. وهذا حقا مشجع جدا.

لكن نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد رامشران، أعطانا تقريرا آخر عن جرائم عنيفة ارتكبت في شرق الكونغو. وهذا الصباح أخبرنا بأن أناسا دفنوا أحياء

في درودرو أوائل نيسان/أبريل، وبأن اعتداءات ارتكبت باستخدام المناجل في المستشفيات، وبأن هناك ٢٠ موقعا لقبور جماعية. ومرة أخرى نحن نشعر بخيبة الأمل نتيجة تلك الأعمال البغيضة التي تفتقر إلى المشاعر الإنسانية. ومرة أخرى، إن تلك الأعمال تستحث ضميرنا. ومرة أخرى، نقول إنه لا يمكن أن تكون هناك ثقافة إفلات من العقاب. ومع ذلك، لا تزال تلك الجرائم ضد الإنسانية مستمرة وكلماتنا تذهب أدراج الرياح.

وتعتقد حكومة الولايات المتحدة بأن الحكومة الوطنية الانتقالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن تتحمل المسؤولية عن القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب السائدة في ذلك البلد الدامي الذي يعامل بوحشية. ومآسي السنوات الماضية يجب التصدي لها. وينبغي أن نساعد، بالقدر الضروري، الحكومة الوطنية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحقق هذه الأهداف بمساعدتها على تقوية الحكومة الوطنية الوليدة الشاملة.

ومن الدروس المستفادة في السنوات الأخيرة أن العدالة الانتقالية هامة جدا لأي مجتمع في مرحلة ما بعد الصراع يأمل في التحرك قدما نحو سلام آمن ومستقر ومستدام. ومن الأمور الحاسمة ألا يكون هناك إفلات من العقاب. المساءلة أساسية. ولا يمكن التستر عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. والتسجيل الكامل لهذه الجرائم مطلوب، ومرتكبوها يجب تحديدهم ومساءلتهم. ويحث وفد بلدي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مساعدة المنظمات غير الحكومية ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في جمع الأدلة الموثقة بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان حتى تقدم هذه القضايا إلى وزارة العدل الكونغولية ليجري محاكمتها.

وتتطلب أية لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة، على النحو الوارد في الفقرة ٢٨ من التقرير بخصوص درودرو حكومة فعالة وعاملة. ومع تشكيل مجلس وزراء الحكومة الوطنية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بنهاية حزيران/يونيه، يكون هذا الإطار موجودا وقائما. ويجب على الأحزاب الكونغولية التي وافقت على العمل معا أن تبدي الآن أن قلوبها وعقولها ملتزمة بالمصالحة الوطنية، وأن تتفق على بسط سيطرة الحكومة على أنحاء البلد كافة.

كما ذكرت فعلا، تلقى مجلس الأمن في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ تقريرا بشأن الأحداث التي وقعت في كيسانغاني بتاريخ ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٢. والتوصية التي طرحت في ذلك الوقت بوجوب أن تتخذ السلطات في كيسانغاني خطوات فورية للقبض على الذين أمروا بارتكاب أعمال قتل بدون محاكمات أو شاركوا فيها لم تنفذ، ولا يزال العنف مستمرا. وهذا غير مقبول. إن شعب كيسانغاني الذي أصبح ضحية يستحق أفضل من ذلك. وشعب الكونغو يستحق أفضل من ذلك.

لقد ألقت سنوات الصراع الوحشي والدموي في جمهورية الكونغو الديمقراطية عبئا ثقيلا على الملايين من الناس. وهدف تحقيق كونغو خالية من العنف، وعادلة، وآمنة ومستدامة لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق عدالة انتقالية لها أهميتها تؤدي إلى مصالحة وطنية. وذلك يتطلب القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب، ويتطلب أيضا مساءلة وعدالة. والعمل الدولي هو وحده الذي يمكن أن يبلغ مداه في التصدي لمشاكل حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب على الأطراف الكونغولية نفسها أن تكون مخلصة ونشطة في التصدي لها. ونحن ندعو الكونغوليين إلى أن يتخذوا خطوات هامة، بدءا بالتعجيل بالوصول الآمن دون قيود للمحققين وموظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المناطق التي

يشتبه في وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي فيها وأن يكونوا شهودا عليها.

السيد بوخالتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أود أولا أن أشكر وفد بلدكم على إدراج البند الهام المتعلق بحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في جدول أعمال المجلس. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد غينو، والسيد رامشران على المعلومات المفصلة جدا التي قدماها إلينا.

لدى وفد بلدي عدة تعليقات وأسئلة فيما يتصل بهذا الموضوع. أولا، كانت حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية معروفة بشكل جزئي فعلا بفضل التقارير التي قدمتها إلى المجلس الأمانة العامة نفسها والمعلومات الواردة من منظمات غير حكومية ووكالات أنباء. وإن كان هناك جديد فيما سمعنا فإنه قد تكون الأنباء المؤكدة الآن عن العنف العمدي والتخطيط له. وكما أوضحت كل الوفود التي تكلمت قبلي، فإن العنف سيستمر ما دمنا لا نعاقب المسؤولين عن تلك الجرائم للقضاء على الإفلات من العقاب. وحتى نتجنب المحاكمات الزائفة التي تسعى إلى مجرد تبرئة أو تبرير جرائم أولئك المسؤولين، فإن العدالة تتطلب محاكم مستقلة تفرض العقوبات المناسبة لفداحة الجرائم، والتي تصدر الأحكام وفقا لما وقع فعلا، أي الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وبالمثل، ينبغي للعدالة أن تصل إلى أعلى المستويات وليس إلى مجرد المرتكبين الحقيقيين لهذه الجرائم: يجب أن تصل بالفعل إلى الذين أصدروا الأوامر بارتكاب الجرائم والذين سمحوا بارتكابها.

ونحن نود أن نطرح السؤال التالي: نود أن نعرف أولا عن مدى تأثير وجود القوات على منع التقدم للشهادة، وبالتالي على نتائج التحقيق. هل من الممكن أن يكون ذلك أكثر انتشارا مما نعلم؟ ثانيا، هل يمكن للسيد رامشران أن يخبرنا ما هي السلطة التي يعتقد أنها يمكن أن تتولى المسؤولية عن متابعة تلك القضايا؛ بعبارة أخرى، على من تقع المسؤولية عن تعقب المتواطئين؟ ثالثا، أود أن أعرف ما إذا كانت هناك استراتيجية موضوعة لتناول كل أمر من الأمور المناقشة في التقرير. ونود أيضا أن نعرف ما إذا كانت الحكومة المؤقتة اقترحت استراتيجية للعمل في هذا الشأن.

أود أن أشير إلى أن المكسيك ترى أنه من الأهمية القصوى أن تقوم الحكومة الانتقالية بإنشاء آليات قضائية لتناول الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وأن تبدأ اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة في العمل. ودونهما لا يمكن إقامة العدالة الفعالة. كذلك إننا نرى ضرورة متابعة هذه الحالات من جانب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ونؤيد ذلك. وهذا أمر أساسي من بلوغ هدف تقديم المسؤولين عن هذه الجرائم للمحاكمة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): والآن سأتكلم باختصار بصفتي ممثل إسبانيا.

أود أن أشكر السيد غينو والسيد رامشران على بيانيهما. كما أود الإعراب عن اشمئزازي إزاء الأعمال التي وقعت وأن أوجه سؤالا فيما يتصل بمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبصفة خاصة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة.

كيف ستتعاون هاتان المؤسستان مع المفوض السامي لحقوق الإنسان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الشعبية؟ وما هي احتمالات التمويل لهاتين المؤسستين الوطنيتين؟

والآن أستأنف مهامي بوصفي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة بوتو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلمت بالفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أعبر لكم، سيدي، عن التهاني المخلصة لوفد الكونغو بمناسبة تقلدكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر تموز/يوليه.

كما أشكر وكيل الأمين العام ونائب المفوض السامي لحقوق الإنسان لتقديمهما التقريرين الهامين بشأن البند المدرج في جدول أعمالنا لهذا اليوم، ألا وهو حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أشيد إشادة واجبة بالمفوض السامي لحقوق الإنسان على التزامه الدؤوب بقضية حقوق الإنسان في بلدي وفي جميع أنحاء العالم.

يدرك السادة أعضاء المجلس أن حرب العدوان ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية استتبعت على مدى السنوات الأربع الماضية سلسلة من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وموت ثلاثة ملايين نسمة وإهدار ٨٠ في المائة من مواردنا. وفي معرض تحليل الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبصفة خاصة حالة حقوق الإنسان، لعله من الصواب موضوعيا مقارنة الجهود المبذولة لتحسين الحالة في المنطقة في ظل السلطة الحكومية بمناخ الرعب العام الذي تتسم به الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في الأراضي المحتلة.

ولا يمكن لأي ذريعة يتذرع بها المعتدون أن تبرر الأعمال الوحشية ضد المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تتضمن حالات الإعدام بلا محاكمة والتعذيب والمعاملة القاسية وغير الإنسانية والمهينة؛ والمذابح والنشر المتعمد لفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز باستخدام الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب، ودفن النساء أحياء، واستخدام الأطفال الجنود، والاستغلال المخزي للموارد البشرية ونهب الموارد الطبيعية والموارد الأخرى للبلد.

وسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية حريصة على استعادة سيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونحن، على الرغم من الصعوبات التي نواجهها حاليا، لا ندخر جهدا لكفالة جميع حقوق الإنسان بما في ذلك اتخاذ التدابير للحفاظ على القانون والنظام وكفالة حماية الناس في أوقات الحرب والسلم، وفقا لالتزاماتنا الدولية.

ولقد أصبح ذلك ممكنا بفضل تعزيز شراكتنا مع الأمم المتحدة عن طريق بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الشعبية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في كنشاسا وعن طريق الحوار البناء المتواصل مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد اتخذنا تدابير وخاصة فيما يتصل بحماية أضعف قطاع في المجتمع وأعني الأطفال. والواقع في حين تجند حركات التمرد أطفالا في سن الثمانية أو العاشرة وقع رئيس الجمهورية مرسوما يحظر تجنيد الأطفال في القوات المسلحة. ورئيس أركان القوات المسلحة الكونغولية أنشأ برنامجا لتسريح الأطفال الجنود، بمساعدة الوكالات الدولية وبصفة خاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وقد بدأت حكومتنا في إصلاح نظام إقامة العدالة للأحداث. وقد تم تسريح خمسمائة من الأطفال الجنود وأعيد إدماجهم في المجتمع المدني كذلك هناك ٠٠٠ ٢٠ من أطفال الشوارع أصبحوا الآن يتمتعون بالتعليم والرعاية الصحية الأساسية.

وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة والدلائل المبدئية على عودة السلام إلى إيتوري لا تزال الحالة في غاية السوء في تلك المنطقة. والتقارير المقدمة اليوم تؤكد مرة أخرى ارتكاب أخطر الانتهاكات في ذلك الجزء من بلادنا غير الخاضع للسيطرة الحكومية. وفي أعقاب مذابح

كيسانغاني وقعت مذابح أخرى في بوغورو وماندرو ودرودرو وماماباسا، حيث مات مئات المدنيين بأفظع الوسائل، ونحن واثقون بأن قوة الطوارئ المؤقتة متعددة الجنسيات ستستعيد قريبا قدرا من الاستقرار.

وفضلا عن ذلك برهن المحققون التابعون لبعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو على أن هناك فظائع ارتكبتها مرة أخرى قوات التمرد في إيتوري ضد المدنيين حيث قتلت قوات التمرد ضحاياها بطريقة منظمة بل ومارست أكل لحوم البشر ضد الأهالي الأقزام، هؤلاء الأهالي الأقزام، وهم أشخاص ريفيون مسالمون كانوا حتى وقت قريب مستقلون ينعمون برغد العيش، يتعرضون لصدمة نفسية بسبب هذه الأعمال المثيرة للاشمئزاز التي يتعذر فهمها. ومن الضروري أن يفهم هؤلاء المرتكبين لانتهاكات حقوق الإنسان أن المجتمع الدولي لن يتسامح مع جرائمهم بعد الآن وسيعاقب المذنبين. ويرحب وفدي ببيان المفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن معاقبة المذنبين خلال زيارته لبلدي في كانون الثاني/يناير.

ولقد كان الأسبوع الماضي هاما جدا فيما يتصل بإنشاء هياكل حكومية انتقالية ديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أزيلت العقبة الأخيرة التي كانت تقف في طريق إنشاء الحكومة وذلك بتوقيع الاتفاق الذي يوزع المسؤوليات في القوات المسلحة. والاتفاق الشامل قد وضع موضع التنفيذ بإصدار المرسوم ٠٣-٠٦ الذي يسمي أعضاء الحكومة الانتقالية.

ولا يزال ينبغي القيام بالكثير من أجل استعادة السلام الدائم والأمن. إن التحديات ضخمة لكننا نعتقد أن إنشاء المؤسسات الانتقالية سوف يزيل جميع ذرائع الحرب التي تعتبر في حد ذاتها انتهاكا لحقوق الإنسان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية تعول على تأييد المجتمع الدولي عن طريق التعاون البناء دفاعا عن حقوق الإنسان.

ووفقا لما تم التأكيد عليه في المجلس، من الضروري لجميع الأطراف التي تطالب بأن يكون لها دور في مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تثبت التزامها بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وأمن ورفاه شعوبنا بغية تحرير رجال ونساء وأطفال بلدي من شبكة العنف والوحشية التي ربقهم فيها الجنون القاتل للغزاة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة للسيد غينو للرد على التعليقات والأسئلة.

السيد غينو (تكلم بالفرنسية): أعتقد أن السؤال الأول طرحه ممثل الكاميرون الذي تساءل عن إمكانية جعل بونيا مدينة منزوعة السلاح كنموذج لعمليات نزع السلاح المستقبلة.

أعتقد أن نموذج بونيا يدلل بوضوح على أن نزع سلاح القوات الكونغولية في المرحلة الحالية سيكون عنصرا هاما في التقدم صوب تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستلعب بالتأكيد دورا معززا في ذلك الصدد. وفي الوقت ذاته، نرى بوضوح أن البعثة، حتى إذا تم تعزيزها، لن تستطيع أن يكون لها حضور في كل محلية من محليات ذلك البلد الكبير مماثل لحضور قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات في بونيا في الوقت الحاضر. ولذلك يتعين أن يمضي العمل على نزع السلاح جنبا إلى جنب مع عملية سياسية تتمثل في ممارسة ضغط مستدام على كل من تسول له نفسه أن يواصل تسليح الميليشيات، كي يتسنى، إضافة إلى التشجيع الإيجابي الظاهر، إيجاد حافز قوي أيضا من المجتمع الدولي على عدم المضي قدما في المسار العسكري.

(واصل كلمته بالانكليزية)

أبدأ مع ذلك بالإجابة على السؤال الذي طرحه سفير شيلي بشأن احتمال نزع أسلحة الجماعات المسلحة في

نهاية المطاف. نعتقد أن اتخاذ مجموعة من التدابير يؤدي إلى نزع السلاح. ويقينا فإن وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو أكثر قوة، أي وجود البعثة التي أينما انتشرت لا يمكن الضغط عليها ببساطة، أن يبعث بإشارة هامة جدا. ولكن يتعين أيضا دعم هذه البعثة الأكثر قوة بضغط سياسي مستدام يمارسه المجلس على شتى الأطراف الفاعلة، كيما تصبح كل الأطراف الفاعلة مقتنعة بأنه ليس ثمة بديل لعملية سلمية.

لقد طرح سفراء كثيرون أسئلة عن دور بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال حقوق الإنسان. وسوف أشير إلى ما قاله السيد رامشران بشأن كثير من القضايا وسأتحدث بإيجاز عن بعض القضايا المحددة التي أثيرت فيما يتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ما هو العمل الذي يمكن أن يقوم به المراقبون العسكريون، بشأن حقوق الإنسان، دعوني أشير أولا إلى أنه حيثما يكون هناك تحقيق، وحيثما ينتشر فريق خاص للتحقيق، فإنه يتشاور بصورة وثيقة جدا مع المراقبين العسكريين الموجودين في المنطقة. ويتم تبادل كل المعلومات التي لدى المراقبين العسكريين بشأن الحالة مع الأفرقة المتعددة التخصصات التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تُمثل فيها شتى عناصر البعثة، بما فيها أفراد الشرطة المدنية. وبما أن المراقبين العسكريين يقدمون يوميا تقارير عن الحالة في منطقة عملياتهم، بما فيها تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان، فسوف يقدمون تقارير عن تلك الانتهاكات إذا أصبحت ترتكب على نحو أكثر انتظاما.

وهذا الأمر يثير سؤالا آخر طُرح على الأمانة العامة فيما يتعلق بحماية المحققين. يصعب اتخاذ موقف مبدئي بشأن هذه القضية بصفة خاصة لأن لكل حالة خاصيتها كما أن مستوى الأمن يتفاوت تفاوتا كبيرا، ليس بين منطقة وأخرى فحسب، بل إنه يتفاوت أيضا بين أسبوع وآخر. ويتعين أن تقوم البعثة على نحو متواصل برصد مستوى الأمن، ويقينا لن نستثني، في ظروف محددة، تخصيص بعض الموارد العسكرية لحماية فريق معين، إذا ارتأينا أن من شأن ذلك أن يحدث فارقا بين إمكانية القيام بعملية تفتيش أو عدم القيام بها. ولكن ليس بالمستطاع أن يصبح ذلك الأمر إجراء عاما، لأنه بالتأكيد لا تتوفر لدينا الموارد من أجل ذلك. ولكن ينبغي مرافقة بعض من يقومون بهذه الأنشطة، بل ويمكن مرافقتهم.

وأثير سؤال عن مستقبل الجيش الوطني وإجراء فرز للجنود والضباط في الجيش الوطني. هذا الأمر يثير قضية أوسع نطاقا تتعلق بقطاع الأمن، لأن السؤال نفسه ينطبق أيضا على الشرطة.

وبشأن هذه القضية، يسرني أن أبلغكم أنه بسبب القرار السريع جدا المتعلق بتوزيع المناصب العليا للقوة العسكرية، فإننا نفهم أنه ينبغي شغل هذه الوظائف الجديدة في غضون وقت قصير كي يتسنى أن يبدأ عمل الجيش الجديد – على الأقل من القمة – بصورة جادة.

وأرى أنه ينبغي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تبحث في طريقة دعم تلك العملية كي يتسنى إجراء نوع ما من اختبار صلاحية الأشخاص الذين يلتحقون بالقوات المسلحة الجديدة أو الشرطة الجديدة. وهذه بالضرورة مسؤولية الكونغوليين. ولكن على غرار ما عليه الحال بالنسبة لمجالات أخرى كثيرة تتعلق بحقوق الإنسان، يتعين علينا أن نحقق توازنا بين ضرورة الملكية الوطنية للعملية والقيام في الوقت نفسه بعمليات رصد نشطة حتى لا ينسى المرء هذه الجرائم أو يصفح عنها حيث أنها جرائم ينبغي عدم نسيانها أو الصفح عنها.

وطُرحت أسئلة عن الدور المقبل لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن حقوق الإنسان. إننا ندخل مرحلة جديدة بتعيين حكومة وحدة وطنية انتقالية. وكما تعلمون، ستوجد في هذه المرحلة الجديدة مؤسستان جديدتان ينصب تركيزهما بصفة خاصة على حقوق الإنسان هما: لجنة الحقيقة والمصالحة، وجهاز المراقبة الوطني لرصد حقوق الإنسان. وطُرح سؤال بشأن طريقة دعمنا لهاتين المؤسستين. ونرى بالفعل أن هاتين المؤسستين تقومان بدور أساسي لتوطيد حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكنهما ستحتاجان، بصفتهما مؤسستين حديثتي العهد، إلى دعم نشط من المجتمع الدولي. وأغتنم الفرصة التي تتيحها هذه الجلسة لأطلق نداء إلى المجتمع الدولي لكي يقدم الدعم، بما في ذلك الدعم المالي، كيما يتسنى نشر الخبراء لتقديم الدعم العملي الذي ستحتاج إليه هاتان المؤسستان كيما تقيم الروابط التي تربط بينهما وبين المنظمات في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تعمل بالفعل بنشاط في مجال حقوق الإنسان.

ويشعر المرء دائما بانطباع قوي عند قيامه بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب ما يراه من شجاعة والتزام كثير من المنظمات الوطنية غير الحكومية، التي تقدم تقارير عن الانتهاكات وتشجبها وتعمل بنشاط كبير لضمان أن لا تظل إساءات حقوق الإنسان غير معروفة أو تظل بلا علاج. ومما يؤسف له أنه لا يتم التصدي للكثير من هذه الإساءات، ولكن في المستقبل، ستسفر المعرفة، والمعلومات والدراية بشأن هذه الإساءات، عن تسهيل اتخاذ الإجراءات الصحيحة. وترى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن قسم حقوق الإنسان التابع لها سيقوم بدور جد نشط في تعبئة الدعم الدولي، ومن ثم الاتصال بهذه المؤسسات الوطنية على حد سواء، بغية تطوير القدرات الوطنية لتعزيز واستدامة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيرا، نعتقد أن الجهد المبذول لإعمال العدالة وتعزيز حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو جهد طويل الأجل. لقد ذكرنا السفير وليمسون بانتهاكات صارخة سابقة لحقوق الإنسان ظلت بلا علاج. ويقينا، سيقوم المجتمع الدولي ومؤسساته بالتصدي لهذه الانتهاكات وبتذكير كل من بمقدورهم إقرار العدالة بأن تلك الانتهاكات لم يتم التصدي لها حتى الآن. وبعد ذلك يتحمل الكونغوليون مسؤولية بناء مؤسساتهم الوطنية والقضائية لمعالجة الحالة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة للسيد رامشران لكي يرد على التعليقات والأسئلة التي طرحت.

السيد رامشران (تكلم بالانكليزية): نيابة عن المفوضية العليا لحقوق الإنسان، أود أن أعرب عن امتناني لما أبداه العديد من المتكلمين من ملاحظات كريمة إزاء بعض الأفكار التي طرحناها على أعضاء المجلس. لقد كانت تلك مناقشة ذات أهمية، نشكر المجلس جزيل الشكر على عقدها. واسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لأقول إن التعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام ومكتبي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو تعاون جيد. والسيد غينو بالذات حريص للغاية على تلازم مبدأي حقوق الإنسان وحفظ السلام.

أما في ما يتعلق بحماية التحقيقات، فاسمحوا لي بأن أقول إنه رغم عدم وجود قاعدة صلبة وراسخة، تحتم متابعة التحقيقات أحيانا حماية المواقع، فإن وجودي في عمليات حفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة، عندما اكتشفنا للمرة الأولى مواقع المقابر الجماعية في أوفتشارا، بالقرب من فوكوفار، اضطررنا إلى أن نطلب من أفراد حفظ السلام أن

يتولوا حماية المواقع لعدة أشهر، وهذا ما قاموا به. وعندما طلب مني مجلس الأمن أن أتوجه إلى كوت ديفوار في كانون الأول/ديسمبر من العام الفائت، قمت بنفسي بزيارة إحدى تلك المقابر الجماعية. ولا يخفى أن القيام بمهمة كهذه مني دون مواكبة يعرض المرء لمفاجآت عدة؛ فقد منعنا الشخص الموجود هناك من أخذ صور للموقع. ولكن، كما قال السيد غينو، إنها مهمة يقوم بها المرء وفقا لكل حالة على حدة، وهنا أود أن أردد نداءه من أجل تقديم الدعم المالي للجنة الحقيقة والمصالحة ولجنة مراقبة حقوق الإنسان.

لقد طرح سؤال حول الطريقة التي يمكننا بها دعم جهود الحماية في أماكن من هذا النوع. وردي هو أن علينا أن ندعم آلية منع الصراعات التابعة للاتحاد الأفريقي، كما أن علينا أن نناشدها أن تؤدي دورا متعاظما في الحؤول دون وقوع انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان. وربما كان علينا أن نباشر حوارا مع الاتحاد الأفريقي بشأن هذه الآلية.

وقد طرح سؤال آخر يتعلق بكيفية التعاطي مع مسألة العدالة في مثل هذه الحالة. وأود هنا أن أرد بالإشارة إلى النماذج التي استخدمناها حتى الآن. فكما يدرك أعضاء المجلس، لدينا مثالا محكمتي يوغوسلافيا السابقة ورواندا؛ ولدينا أيضا المحكمة الخاصة لسيراليون، وهي محكمة وطنية مدعومة دوليا؛ ولدينا كذلك محكمة كمبوديا؛ ولدينا إلى جانب ذلك محكمة وطنية في إثيوبيا لا تزال تبت بجرائم حصلت في الماضي؛ ولدينا أخيرا، بالطبع، المحكمة الجنائية الدولية. وقد سمعنا هذا الصباح حول هذه الطاولة دعوة إلى دعم الحكومة الانتقالية، وتوفير الأدلة لها وتشجيعها على تناول هذه المسائل.

وقد طرح سؤال ثالث حول كيفية ضمان عدم التخلي عن العدالة ثمنا لتحقيق المصالحة. إنه سؤال يصعب بالفعل الرد عليه. بيد أن رأيي أن علينا أن نبدأ في أي حال من الأحوال بنشر الوقائع كي يتسنى لنا الاطلاع عليها. وعلينا بموازاة عملية النشر هذه أن نعطي كل شعب من الشعوب فرصة سلوك النهج الذي يختاره حيال المصالحة والعدالة، شريطة أن يكون من الواضح أنه لن يسمح في أي حال من الأحوال لمرتكبي الجرائم الدولية بالإفلات من العقاب. لقد اخترت هذه الصيغة بعناية لأني أعتقد أن نشر الوقائع يتسم بأهمية تاريخية، وفي ما عدا ذلك فسوف تعطى لكل شعب من الشعوب فرصة اختيار السبيل الذي يرتئيه وصولا إلى العدالة والمصالحة، على أن يكون واضحا مرة أخرى أن لا سبيل لمرتكبي الجرائم الدولية إلى الإفلات من العقاب.

أما في ما يتعلق بالفقرة ٢٩ من التقرير، فقد سئلت عن إمكانية إيفاد فريق دولي وعن التوقيت المناسب لذلك. إنني في الواقع أعتقد أن الوقت المناسب يحين عندما تسمح الظروف الأمنية بذلك، إذ أن الأمر مرتبط باستحالة إجراء أي تحقيقات بشأن موقع من المواقع في حال تعذر إمكانية زيارته. وأود هنا أن أذكّر بتجربتي الشخصية في هذا المضمار، حيث تيقنت من أن زيارة أي موقع من المواقع بدون أي نوع معين من المواكبة أو الحماية الجدية مآلها الفشل لا محالة.

وقد سئلت أيضا عن البعثات المشتركة التي يقوم بها المقررون الخاصون. دعوني أشير بادئ ذي بدء إلى أن المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد زارت الكونغو وهي تعد حاليا لزيارة هذا البلد مرة أخرى. لكن السؤال المطروح لا يتعلق بهذه النقطة بل بموضوع الزيارات المشتركة. أود هنا أن أعطي جوابا عاما مفاده أنه من المفيد أحيانا في حالات من هذا النوع تشكيل مجموعة من المقررين الفنيين التابعين للجنة حقوق الإنسان. وبوسعي في هذه المناسبة أن أتصور

بعثة مشتركة يتم إيفادها في الوقت المناسب، تضم المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، والمقرر الخاص المعني بمسألة العنف الممارس ضد المرأة، وممثلي الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو اللاطوعي والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام التي تجري خارج الإطار القضائي أو بإجراءات موجزة أو بصورة تعسفية.

إن مفهوم الدور الذي تؤديه بعثة مشتركة من هذا القبيل يتمثل في كونها تؤمن مزيدا من السند الرسمي ومن الأفكار الثاقبة للمجريات، وتهدف إلى تحقيق غايتين، أولاهما الدلالة أمام المجتمع الدولي على أن ثمة اهتماما فعليا بحالة معينة تتطلب زيارة المحققين الرئيسيين، وثانيهما تمكن الخبراء في مختلف المواضيع من صياغة تقارير عما يجري في بلد من البلدان وتوثيق هذه المجريات. إنها إذا طريقة لتوثيق ما يجري في ذلك البلد.

أظن أن السيد غينو تطرق إلى مسألة المراقبين العسكريين. وقد طُرح سؤال عما إذا كان ينبغي منح الحصانة لمراقبي حقوق الإنسان. إن ردي على هذا السؤال هو التالي: إذا لم يكن المرء يتمتع بالأمن، فلا قيمة عملية للحصانة. بيد أنه ينبغي، من ناحية المبدأ، أن يتمتع المحققون في مسائل حقوق الإنسان بالحماية لدى قيامهم بمهامهم.

وقد سئلت كذلك عن الطريقة التي يمكن بها إشراك حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة البلدان المجاورة لها في عملية صنع السلام. إن لديَّ ردين على هذا الموضوع، أولهما أن ثمة جهات فاعلة عديدة تشارك في عملية صنع السلام، وهو أمر يعلمه أعضاء المجلس ولن أخوض فيه، بل أكتفي بالإشارة إلى أن هناك العديد من المشاركين في هذا الميدان. ثانيا، أود الإشارة إلى أن ثمة تفكيرا في عقد مؤتمر بشأن منطقة البحيرات الأفريقية الكبرى في وقت من الأوقات. لقد كنت مديرا للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، وبالتالي فإن بوسعي أن أتصور تماما أن من شأن مؤتمر من هذا النوع، في حال انعقاده في نهاية المطاف، أن يولي مكانة هامة لمسائل حقوق الإنسان. وتحقيقا للأغراض التي نحن بصددها، أقول إن ما يتسم بأهمية حاسمة في حالة كهذه إنما يكمن في جمع المعلومات عن الانتهاكات وتوثيقها. ولست بحاجة إلى أن أركز مرة أخرى على مدى أهمية مسألة توثيق الانتهاكات.

ما هي احتمالات تقديم المسؤولين إلى العدالة؟ أظن أنني أجبت جزئيا على هذا السؤال عندما أشرت إلى الخيارات التي قد تكون متاحة، وإلى الفكرة التي طرحت حول هذه الطاولة بأن يصار إلى تقديم معلومات إلى الحكومة الانتقالية ومساعدة هذه الأخيرة على التحرك.

ولقد سئلت عن الطريقة التي يرغب بها المفوض السامي متابعة نتائج التقريرين بغية تقديم الأشخاص المعنيين إلى العدالة أود أن تأذنوا، سيدي الرئيس، بأن تقدم مفوضية حقوق الإنسان إلى المجلس – بصورة غير رسمية، إذا لزم الأمر – ورقة متابعة لهذه المناقشة الهامة وبعض المسائل الواردة في التقرير. إن نوعية هذه المناقشة تتطلب من جانبنا ردا مدروسا ومتناسبا. وإني لأتصور تماما أنه ينبغي للمفوضية أن تساعد في ظل وجود دعم ملائم لها، في عملية جمع المعلومات، ونشر هذه المعلومات بل، وبكل صراحة، تحديد مسؤولية الأشخاص المعنيين. لقد كان في نيتي هذا الصباح أن أقدم إلى المجلس قائمة بأسماء الأشخاص الذين نرى أنهم يتحملون مسؤولية خاصة عن بعض الفظاعات التي ارتكبت. لكنني ترددت في القيام بذلك، لأنني شعرت بأن ذلك قد يقع ضمن اختصاص المدعي العام. بيد أن ردي للمجلس هو أن ما يمكن المفوضية القيام به يتمثل في المساعدة في عملية التحقيق.

ولقد سئلنا عن الجهود الإضافية التي يمكن لبعثة الأمم المتحدة في الكونغو أن تقوم بها. وبما أن السيد غينو تناول هذه المسألة فإنني سأتجاوزها. بيد أنني أود أن أبدي ملاحظة بسيطة، مستدركا ما ورد في بداية ردي، وهي أن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أدلى بتعليقات عامة حول حالات وقعت في منطقة إيتوري ووصفت بأنها تندرج في إطار أعمال الإبادة الجماعية. وأطلب إلى المجلس أن يحيط علماً بذلك. كما أطلب إلى المجلس أن يحيط علما بسوء حالة السكان الأصليين في تلك المنطقة، الذين يُستهدَفون بشكل خاص.

سُئلت عن الإجراءات العملية التي يمكن اتخاذها لمنع الإفلات من العقاب. وأود أن أُبْقِّي على ردِّي السابق، إن جاز لي: ففي نهاية المطاف، لابد أن يُمنَح كل شعب الفرصة للسعي إلى السلام والعدالة والمصالحة، على أساس أن الجرائم الدولية لا يمكن أن تغتفر.

وسئلت عن كيفية تعزيز مراقبة حقوق الإنسان، وكيف نعزز دور المجتمع المدني. وقد أشار السيد غينو أيضا إلى هذا: فعند العمل مع شركاء، وبخاصة المنظمات غير الحكومية، في نهاية المطاف، فإن الأسلوب التقليدي لحماية حقوق الإنسان يتمثل في تجميع الحقائق ونشرها وترك التاريخ يصدر أحكامه على أولئك المتورطين. ذلك هو الرد الذي سبق لي أن أعطيته. علينا أن نضاعف أنشطتنا لتوثيق الحقائق ونشرها.

وإنني أرحب بالملاحظة المتعلقة بالبعد الجنساني. وأعتقد أنه سيكون من المهم للمقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة أن يدرس هذا الموضوع.

وسئلت كيف ستعمل لجنة رصد حقوق الإنسان ولجنة الحقيقة والمصالحة معا، وكيف سيتم تمويلهما. وقد رد السيد غينو على ذلك السؤال. إن كل ما نفعله في مثل هذه الحالة يُمَوَّل بالإسهامات الطوعية. إننا ننفق ٢٢ مليون دولار من الميزانية العادية سنويا، وننفق ضعف ذلك المبلغ من الإسهامات الطوعية. وإن أردنا أن نجري تحقيقا أو أن ندعم لجنة الرصد أو لجنة الحقيقة والمصالحة، لابد لنا أن نُصدِر نداء للحصول على إسهامات طوعية وأن نتوجه إلى الدول طلبا للدعم.

أخيرا، طُرِح سؤال بشأن كيفية تقديم القادة إلى العدالة، وكيف يمكن متابعة بعض المعلومات المقدمة إلى المجلس. ولقد رد السيد غينو على الشق المتعلق بالجناة الرئيسيين والقادة. إنها مسألة تتطلب قدرا من البراعة في النهج. ولكن، فيما يتعلق بالجانب الملموس من هذه المسألة، أي من يتحمل المسؤولية المنبثقة عن ذلك، فإنني أغتنم هذه الفرصة للقول إنه يحدوني وطيد الأمل أن ينظر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في هذه الحالة بشكل جاد؛ هنا يواجهنا موقف تحتل فيه مقتضيات السلام الأولوية القصوى دون شك، وقد يظن المرء أننا قد بلغنا غاية ما يمليه علينا الضمير. ومن المهم أن تكون يد العدالة طويلة من خلال المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

وختاما، أستأذنكم، سيدي الرئيس، وأستأذن أعضاء المجلس بتقديم رد خطي إضافي، لأن الأسئلة التي طرحت هنا كانت خطيرة وهامة. ونوعية النقاش في المجلس تشير إلى ضرورة أن يكون الرد على نفس المستوى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد غينو والسيد رامشران على توضيحاتهما. لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.